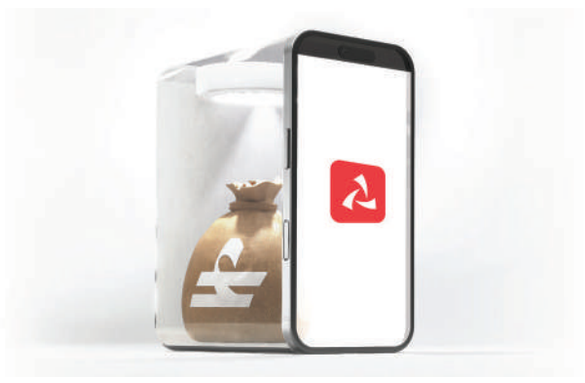

تمويل شخصي فوري
عبر التطبيق وقت ما تحتاجه
حصريًا لموظفي الجهات الحكومية
الحد الأقصى لقيمة التمويل هو ١٥,٠٠٠ ﷼ تُطبّق الشروط والأحكام.
قـــدّم الآن
بنك مسقط. أفضل كل يوم.
CR No. 1/14573/8

الرُّؤيَة
الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911
٣١٥ بيسة

www.alroya.om
info@alroya.info
alroyanewspaper

الأحد ٢٠ من شعبان ١٤٤٧ هـ الموافق ٨ فبراير ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٢٨٣
12 صفحة
Sunday 8 February 2026 - issue No (4283)

تصدير 633 شحنة من «مصفاة الدقم» إلى الأسواق العالمية

الدقم- العُمانية

أعلـن المهندس عبدالله بن سـالم العجمي الرئيـس التنفيذي لمصفـاة الدقم أنه منذ بدء العمليات التشـغيلية بالمصفاة، جرى تصدير ٦٣٣ شـحنة إلى الأسـواق العالمية، من بينها ٢٨٤ شـحنة خلال عام ٢٠٢٥، في مؤشر واضح على تطوّر الأداء، واستقرار العمليات، والقدرة على العمل بكفاءة متزايدة وعلى نطاق واسع.

ويمثّل السـابع من فبراير محطة مفصلية في مسيرة مصفاة الدقم؛ إذ يوافق ذكرى التدشين الرسـمي للمصفاة في السابع من شهر فبراير من عام ٢٠٢٤، في مناسبة تاريخية شرفها حضرةُ صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّـم- حفظه الله ورعاه- وأخوه صاحب السـمو الشـيخ مشـعل الأحمد الجابر الصبـاح، أمير دولة الكويت الشقيقة -حفظه الله.

09

اقرأ في الأحد الممتاز

«الأحياء السكنية المتكاملة» ترسخ التخطيط العمراني المُستدام وتعزز الاستقرار المجتمعي 03
«إمداد» ينجح في توفير 17500 فرصة عمل منذ الانطلاق 04
«منتدى صحار للاستثمار» يكشف عن فرص استثمارية واعدة 09
تأكيد أهمية الالتزام بحماية البيانات الشخصية لتعزيز الثقة الرقمية 10

امتثالاً للتوجيهات السامية بتعزيز التواصل بين الحكومة والمجتمع

«عُمان 2040» تتصدر مناقشات «معًا نتقدم».. اليوم

الإعلان عن الفائزين في برنامج «صناع الأفكار- هامات»

مسقط- الرؤية

تنطلـق، اليوم الأحـد، أعمال مُلتقـى «معًا نتقدم» في نسـخته الرابعة، والـذي تنظّمه الأمانـة العامة لمجلس الوزراء كلَّ عام؛ امتثالا للتوجيهات السـامية لجلالة السُّلطان المُعظَّم- حفظه الله ورعاه- بتعزيز التواصل بين الحكومة والمجتمع، والاسـتماع إلى آراء المواطنين ومقترحاتهم وتطلعاتهم في شتى المجالات، وإشراكهم في رحلة البناء والتطوير.

ويهدف الملتقى إلى إطلاع المواطنين على السياسـات والبرامج التنموية والمبادرات الحكومية، كما سـيُتيح الفرصـة لهم للتعبير عـن آرائهـم واقتراحاتهم، إلى جانب مشاركة اهتماماتهم وتحدياتهم مع المسؤولين من متخذي القرار في بيئة تشاركية بناءة.

02

السيد ذي يزن خلال النسخة الماضية من الملتقى

حاتم الطائي يكتب:

رسالة السلام من عُمان

حَبَسَ العالمُ أنفاسـه خلال الأيام الماضيـة، ترقبًـا لما سـتؤول إليه الأوضاعُ المتأزِّمةُ والمشهدُ الإقليمي المُكتـظ بحـاملات الطائـرات والمُدمرات، بالتـوازي مع حروب التصريحات الإعلامية التي تنطلق بين الحين والآخر، وتنامي المخاوف من نشوب حرب أو صراع عسكري، بعد تعثُّر جهـود عقد المفاوضات النوويـة بين إيـران وأمريـكا في إسـطنبول، حتى جـاء اليقين من مسقط، عاصمة السلام الإقليمي، وقِبلة الباحثين عن الاسـتقرار؛ إذ أعلنـت طهـران وواشـنطن بدء جولة من المفاوضات في مسـقط، عندئذٍ تنفس الجميـع الصعداء، مُوقنين بأنَّ شـبح الحرب قد زال، ولو مُؤقتًا، انتظارًا لما ستُسفر عنه المباحثات.

هـذه ليسـت المـرة الأولى ولن تكـون الأخيرة، التي تُمـارس فيها الدبلوماسـية العُمانيـة دورهـا الأصيـل والحكيم، لـرأب الصدع، وإطفـاء نيران الحروب، وتقريب وجهـات النَّظـر بين الأطـراف المُتنازعة. ولعقود طويلة، تحتفظ مسـقط بمكانتها الدبلوماسية بين العواصم الإقليميـة، لتكون مقرًا لانـطلاق المفاوضـات، ومرتكـزًا لإحلال السـلام والاسـتقرار في المنطقـة، ولم تكن مسـقط في أي يـوم بديلًا عـن أي مـكان آخر، ولا أحـد الخيـارات المطروحـة على طاولة النِّقـاش، لكنها ظلَّت عاصمـة القـرار والمُسـتقر لأية مُفاوضات جادة تسـعى الأطراف المُنخرطـة فيها لتحقيق اختراقات وتقدم فعلي.

> الدبلوماسية العُمانية تمارس دورها الأصيل في تقريب وجهات النظر بين الخصوم

وعندما نُفتش عن سِرّ المكانة التي تحظى بها سلطنة عُمان، نكتشف أن نهـج «الحيـاد الإيجـابي» هو العـنصر الفاعـل في ترسـيخ ثقة الأطراف جميعها في الدبلوماسـية العُمانية؛ إذ إنَّ سياساتنا الخارجية تقوم على عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهذه عقيدة سياسـية مُترسِّـخة، وليست شـعارًا نرفعه. كما إنَّ تبنـي نهج الحياد الإيجابي والحـرص على تهيئة كل الظروف المُناسـبة لخفض التصعيد ودعم الاسـتقرار وتحقيق الـسلام، يُمثل مركز القـوة لهذه الدبلوماسـية التـي تحظـى بإشـادة الجميع. ولقـد أسـهمت سـلطنة عُمان بـأدوار رائدة لنزع فتيـل التوتر في مختلـف الأزمـات الإقليمية، وهـي أدوار تنطلـق مـن وعي الدبلوماسـية العُمانيـة بأهميـة بسـط ثقافة التعايش والوئام بين جميع الأطراف، والابتعاد عن أية استفزازات يُمكن أن تجُر المنطقة إلى أمور لا تُحمد عقباها.

النهـج الدبلوماسي الـعُماني إزاء المفاوضـات بين إيـران وأمريكا، اتسم بالاتزان الاستراتيجي، وارتكز على الحكمة العُمانيـة المُتجذِّرة؛ حيث سـعى بـكل قـوة لضمان اجـتماع الطـرفين بشـكل غير مباشر، مع الاعتماد على الوساطة المبـاشرة بين جانبـي التفـاوض، ويكفي أن نعلم أن معالي السـيد بـدر بن حمد البوسـعيدي وزير الخارجية، يقود عـادةً مثل هذه المفاوضـات بنفسـه، إيمانًـا بأن نتائـج هذه المفاوضات سـتكتب مسـار الأحداث في المنطقة خلال المرحلة المقبلة؛ الأمر الذي يفرض حساسية شديدة لكل كلمة وحرف وجملة ينطـق بها كل طرف. هنا نحن أمام دور رسالي للدبلوماسية العُمانية؛ فالأمر لا يقتصر وحسب على تهيئة غرفـة اجتماعات، ولا ضمان سرية العمليـة التفاوضية بعيـدًا عن عين وسـمع أي طرف يود أن لو تشـتعل المنطقة، وإنما يتركّز دور الدبلوماسـية العُمانية في بناء جسور التقارب والتفاهم، ومحاولـة إقنـاع كل طرف برؤية الطرف الآخر، مـن أجل التوصل إلى صيغة مشتركة تُفضي إلى إبرام اتفـاق مماثـل لما جـرى التوقيع عليه في عام ٢٠١٥.

> «الحياد الإيجابي».. كلمة السر في الثقة الدولية تجاه عُمان

الحـرص الـعُماني على إنجـاح المفاوضات لا يرتبط فقط بمسألة انعقادهـا على أرض عُمانيـة، فـعُمان لم تكـن يومًـا تسـعى لشـهرة أو مجـد، فهـي أرض الأمجـاد ومهد الـسلام الإقليمي، وإنما تحـرص في ذلك من منطلق الإيمان بالمسؤولية التاريخية التي تتحملها في هذا الوقت العصيب؛ إذ لا يُنكر أحدٌ أنَّ المنطقة تشهد- بين الحين والآخر- منعطفات ربما تدفع بها نحو أتون حرب مُستعرة تُهلك الحرث والنسـل، وما حرب الأيام الاثني عشر في يونيو ٢٠٢٥، سـوى مثال واضـح على ما يُمكن أن تؤول إليه مجريات الأحداث، وأن شظية هنا أو صاروخًا هناك، يمكن أن يتسبب في اشتعال نيران لن يستطيع أحد إخمادها.

ولذلك عندما نؤكد على «رسالية» الـدور العُماني، فإننـا ننطلق من القناعات الراسـخة بأنَّ سـلطنة عُمان هـي الدولـة الوحيـدة في الإقليـم القـادرة على جمـع الخصوم، وحشد الجهود من أجل قطع الطريق على دُعاة الحروب، والسعي- بدلًا عن ذلك- إلى إبرام الاتفاقيات والمواثيـق التي تضع حدًا لكل صراع.

والسلام من المنظور العُماني يقوم على ٣ أعمـدة؛ أولهـا: الإيمـان بالقـدرة على تحقيـق الـسلام إذا خلصـت النوايـا، وهنـا يأتي الـدور الـعُماني في تأكيـد هذه النوايـا وإزاحة أية شـكوك تلقي بظلالهـا على مسـار المفاوضات. أما ثاني هذه الأعمدة، فيتمثل في مصداقية الدبلوماسـية العُمانية، وهي نقطة محل ثقة لدى جميع الأطـراف؛ حيـث إنَّ عُمان لا تبتغي مصلحة ذاتية ولا تسـعى لمنفعـة خاصة مقابل اسـتضافة المحادثـات، وإنمـا تجتهـد بكل تجرُّد مـن أجل تهيئـة الظروف المواتيـة لإنجـاح المفاوضـات. وأخيرًا، ثالـث هـذه الأعمـدة: دعـم مـسيرة التنمية الشـاملة والمسـتدامة في الإقليم، فلا سلام مسـتدامًا دون تنميـة حقيقية؛ حيـث إنَّ مثل هـذه المباحثات التفاوضية تنتهـي بتوقيع اتفاق، يدعم جهود التنمية والتعمير، وفي الحالة الإيرانية فإنَّ من المؤمل أن يُسـهم الاتفاق في رفع العقوبات الجائرة على إيـران، والإفراج عن أموال إيرانية مُجمدة، تمامًا مثلما حدث بعد اتفاق ٢٠١٥.

> الحرص العُماني على إنجاح المفاوضات نابع من شعور بالمسؤولية التاريخية

ويبقـى القول.. إنَّ الـدور الرائد للدبلوماسـية العُمانية، انعكاسٌ لنهـج الحيـاد الإيجابي المترسِّـخ، والثوابت الوطنية الداعمة لجهود السلام والاسـتقرار، والعمل على تهيئـة الظـروف وخلـق البيئة المواتيـة لإنجـاح كل مسـاعي التآلف بين الخصـوم، وإننا لعلى يقين بـأنَّ الأيام المُقبلة ستشـهد انفراجـة حقيقيـة تُساعد على تلاشي خطر الحرب وتفتح الآفاق أمام مسارات واعدة للسلام الذي ينشده الجميع.

امتثالاً للتوجيهات السامية بتعزيز التواصل بين الحكومة والمجتمع

اليوم.. انطلاق أعمال النسخة الرابعة من ملتقى «معًا نتقدَّم»

«عُمان 2040» بصدارة النقاشات.. وتطلعات الاستثمار وتجويد الخدمات الحكومية على منصة الحوار

مسقط- الرؤية

تنطلق، اليوم الأحد، أعمال مُلتقى «معًا نتقدم» في نسخته الرابعة، والذي تنظّمه الأمانة العامة لمجلس الوزراء كلّ عامٍ؛ امتثالا للتوجيهات السامية لجلالة السُّلطان المعظم- حفظه الله ورعاه- بتعزيز التواصل بين الحكومة والمجتمع، والاستماع إلى آراء المواطنين ومقترحاتهم وتطلعاتهم في شتى المجالات، وإشراكهم في رحلة البناء والتطوير.

ويهدف الملتقى إلى إطلاع المواطنين على السياسات والبرامج التنموية والمبادرات الحكومية، كما سيُتيح الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم واقتراحاتهم، إلى جانب مشاركة اهتماماتهم وتحدياتهم مع المسؤولين من متخذي القرار في بيئة تشاركية بناءة. ويتضمن جدول أعمال الملتقى هذا العام عددًا من الجلسات النقاشية والحوارية، تدور موضوعاتها حول محاور حيوية تلامس الاهتمام المجتمعي وتسهم في التنمية الوطنية الشاملة؛ حيث سيتناول الملتقى في يومه الأول محور رؤية «عُمان ٢٠٤٠» وذلك من خلال استعراض مستوى التقدم المحرز في تحقيق مؤشرات الرؤية ومستهدفاتها بعد مرور خمس سنوات من التنفيذ، إلى جانب التطرق إلى المسارَين الاقتصادي والتنموي للخطة الخمسية الحادية عشرة، كما سيتضمن المحور الأول تطلعات الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية، وهي: الصناعات التحويلية والسياحة والاقتصاد الرقمي، ودور القطاع الخاص في تعزيز الاستثمار في هذه القطاعات، كما سيتخلل اليوم الأول جلسة مسائية تركِّز على محور تنمية المحافظات ودورها في تعزيز الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية المذكورة.

فيما يحفُل اليوم الثاني من الملتقى بعددٍ من الجلسات سيتم تسليط الضوء من خلالها على عددٍ من المحاور والموضوعات، ومنها: تجويد الخدمات الحكومية لتعزيز الإنتاجية والتنافسية، والعمل الحرّ وريادة الأعمال لبناء اقتصاد وطني منتجٍ وسوق عملٍ مستدام، إلى جانب جلسة خاصة بقطاع الثقافة والرياضة والشباب، كما سيُصاحب الملتقى معرضٌ باسم «منجزات الحاضر ورؤى المستقبل».

وسيُرافق أعمال الملتقى الإعلان عن الفرق الفائزة في برنامج «صُناع الأفكار - هامات»، حيث يهدف البرنامج إلى تعزيز الإبداع والتفكير الابتكاري، ورعاية الشباب المُبدعين، والإسهام في التنمية المستدامة، وترسيخ مبدأ المواطنة.

أرشيفية

الإعلان عن الفائزين في برنامج «صناع الأفكار- هامات»

توصيات بمواصلة تطوير السياسات التعليمية الوطنية والارتقاء بالمعلمين

مسقط- الرؤية

أوصى المشاركون في المؤتمر الدولي لمهنة التعليم «تعليم مستدام في عصر الذكاء الاصطناعي»، بالاستمرار في تطوير السياسات التعليمية الوطنية المستدامة؛ بما يتسق مع الأطر الدولية ذات الصلة، ويعزّز توظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين نواتج التعلّم، ودعم الشمول والإنصاف، وبناء أنظمة تعليمية مرنة قادرة على الصمود في مواجهة الأزمات.

وأكد المؤتمر أن المعلم يعدّ الفاعل الرئيس في إحداث الأثر التربوي، والضامن لجودة التعلّم، وفي صميم أي تحوّل تعليمي ناجح، مشيرين إلى أن الذكاء الاصطناعي لن يكون بديلًا عن المعلم. وقال المشاركون إن أدوات التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي تُعدّ أدوات داعمة لتمكين المعلم؛ بما يتطلّب بناء قدراته وتعزيز كفاياته المهنية والرقمية، وضمان فاعليته المهنية، داعين المعلم إلى الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وغيرها من التقنيات الرقمية، لتحسين العملية التعليمية وطرائق التدريس. وشملت التوصيات الاستمرار في تحفيز الابتكار لدى القيادات التعليمية المدرسية القادرة على إحداث التغيير الإيجابي في المدرسة، وتعزيز ثقافة الجودة لديهم، علاوة على تطوير السياسات المتعلقة بالتطوير المهني المستدام للمعلمين، المستندة إلى البحث العلمي والممارسات الدولية الجيدة، والمستجيبة لاحتياجات الميدان التعليمي والتحوّلات المستقبلية، والتأكيد على تشجيع ودعم البحوث التربوية والتطبيقية، وتعزيز الشراكة بين صنّاع السياسات والمؤسسات الأكاديمية؛ بما يُسهم في إنتاج معرفة تربوية رصينة، وتطوير الممارسات التعليمية المبنية على الأدلة. وأوصى المشاركون في المؤتمر كذلك بدعم اتخاذ القرار التربوي في ظل التحوّلات المتسارعة، وتعزيز حوكمة توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم؛ بما ينعكس إيجابًا على تمكين المعلمين، من خلال أطر تنظيمية وتشريعية واضحة تضمن الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للتقنيات، وتحمي البيانات والخصوصية، وتعزّز الشفافية والمساءلة.

"المدينة تكافل" تُتوّج بلقب "العلامة التجارية الأكثر ثقةً" في سلطنة عُمان

مسقط - الرؤية

تُوّجت المدينة تكافل- الشركة الرائدة في مجال التأمين في سلطنة عُمان- بجائزة العلامة التجارية الأكثر ثقةً في سلطنة عُمان لعام 2025 في قطاع التأمين، وذلك ضمن النسخة التاسعة من جوائز العلامات التجارية الأكثر موثوقية في سلطنة عُمان خلال حفل رسمي أقيم في فندق كمبينسكي مسقط في يناير 2026.

وتُعَد هذه الجوائز، التي تنظمها ايبكس ميديا، المالكة لمسقط دايلي، معيارًا هامًا لقياس ثقة المستهلكين في العلامات التجارية بالسلطنة. وقد شهدت نسخة هذا العام مشاركة أكثر من مليون صوت من المستهلكين في 53 فئة، وبعد اختيار الفائزين من بين نحو 750 شركة مشاركة، قام ضيف شرف الحفل، سعادة بانكاج كيمجي، مستشار التجارة الخارجية والتعاون الدولي، بتكريمهم ومنحهم الجوائز.

وأكد أسامة البرواني الرئيس التنفيذي، على الدور المحوري للثقة في قطاع التأمين، موضحا: «الثقة هي العملة الحقيقية في صناعة التأمين، وحصولنا على لقب العلامة التجارية الأكثر ثقة من قبل العملاء هو أسمى تكريم يمكن أن نحظى به، والتتويج يجسّد التزام الشركة المستمر بالوقوف إلى جانب حملة الوثائق في الأوقات الحاسمة، مؤكداً أن دور الشركة لا يقتصر على توفير الحماية المالية فحسب، بل يشمل أيضًا ترسيخ الثقة العميقة التي يوليها لنا عملاؤنا لحماية مستقبلهم".

وذكر شكيب محمود، نائب الرئيس التنفيذي، أن العلامة التجارية الأكثر ثقة تقوم على الالتزام بالنزاهة في السياسات، والوضوح في التعهدات، والتعامل الإنساني في إدارة المطالبات، والجاهزية الدائمة لتلبية احتياجات العملاء في مختلف الظروف، وأن الثقة الحقيقية تتعزز عندما يشعر العملاء بالأمان والتقدير والاهتمام.

وأشار إلى أنَّ شركة المدينة تجسّد هذه القيم من خلال تطبيق أعلى معايير الحوكمة الأخلاقية، واعتماد سياسات واضحة وشفافة، إلى جانب تسوية المطالبات بسرعة وكفاءة وبُعد إنساني، مبيناً أنَّ الشركة نجحت في تسوية أكبر مطالبة تأمينية منفردة في تاريخ سلطنة عُمان، بقيمة تقارب 250 مليون دولار أمريكي، وذلك خلال فترة وجيزة من تقديم المطالبة، كما قامت بإنشاء وحدات ميدانية خاصة في ولاية بركاء لتسوية مطالبات إعصار شاهين في مواقع المتضررين مباشرة.

وأضاف أن شركة المدينة حصلت على أفضل التقييمات في مختلف مؤشرات خدمات المطالبات من قبل وسيط إعادة تأمين دولي مرموق، وذلك للعام الثالث على التوالي، مؤكدًا في الوقت ذاته استمرار الشركة في توزيع الأرباح على مساهميها على مدى السنوات العشر الماضية، مع الحفاظ على معدلات ملاءة مالية قوية.

واختتم حديثه بالتأكيد على أن الشركة تضع بناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء في مقدمة أولوياتها، مرتكزة على الثقة والخدمة المستدامة، وليس على المكاسب قصيرة المدى.

وأكّد أنيش فارجيز، رئيس العمليات، على أهمية التميز التشغيلي باعتباره حجر الأساس في بناء هذه الثقة، قائلًا: «تشكّل الخدمات السلسة والفعّالة أساسًا لثقة العملاء، ويؤكد هذا التكريم على قدرة استراتيجياتنا التشغيلية على تلبية احتياجات السوق المتغيرة، بما يضمن شعور عملائنا بالتقدير والاهتمام والأمان في كل مرحلة من رحلتهم معنا."

سوف تسهم هذه الجائزة في ترسيخ مكانة المدينة تكافل باعتبارها مزود خدمات رائد يحظى بثقة العملاء ويراعي أعلى معايير التميز في المنطقة. الجدير بالذكر أن الشركة لديها سجل حافل بالعديد من الجوائز المرموقة، من بينها جائزة «شركة التأمين للعام»ضمن جوائز القيادة العُمانية 2025.

«مؤتمر طب الطوارئ» يرسم خارطة طريق لتطوير التخصص

مسقط- الرؤية

أسدل الستار على أعمال مؤتمر الرابطة العُمانية لطب الطوارئ ٢٠٢٦، بإعلان حزمة من التوصيات العلمية والمهنية، التي ركّزت على تطوير بروتوكولات الاستجابة للكوارث والأزمات، وتعزيز برامج التدريب المتقدم للعاملين في الرعاية الحرجة، وتوسيع برامج الزمالة والتخصصات الفرعية في طب الطوارئ، إلى جانب دعم الصحة النفسية للكوادر الصحية، وتوسيع استخدام التقنيات الرقمية، وتعزيز دور المجتمع في الاستعداد للطوارئ، وذلك ضمن رؤية شاملة تهدف إلى الارتقاء بجودة الرعاية الصحية الطارئة وتحقيق أثر مستدام على صحة الفرد والمجتمع في سلطنة عُمان والمنطقة.

وأوصى المؤتمر بتعزيز دور المجتمع في الاستعداد للطوارئ من خلال برامج التوعية والتدريب على الإسعافات الأولية، تحديث مناهج طب الطوارئ لتشمل أحدث التقنيات والممارسات الطبية، مع توفير فرص مستمرة للتعليم والتطوير المهني للأطباء، تطوير برامج تدريبية متخصصة لرفع كفاءة الممرضين والممرضات في التعامل مع مختلف الحالات الطارئة.

وأكد المشاركون- في ختام المؤتمر- أن هذه التوصيات تمثل خارطة طريق عملية لتعزيز جاهزية أقسام الطوارئ، ودعم الابتكار والتكامل بين التخصصات، وتحقيق أثر مستدام على صحة الفرد والمجتمع.

وظيفة شاغرة

أطلقت السفارة الإيطالية في مسقط إجراءات اختيار لتعيين موظف لمنصب

مساعد إداري - عقد دائم

الإعلان عن التوظيف مع المعلومات اللازمة للمشاركة والاختبارات ذات الصلة متاح على موقع السفارة

https://ambmascate.esteri.it

يجب تقديم الطلبات في أجل أقصاه الساعة 23:59 من تاريخ 2026/03/03 إلى السفارة الإيطالية في مسقط، عبر البريد الإلكتروني

ambasciata.mascate@esteri.it

أو باليد شخصيًا على العنوان التالي:

السفارة الإيطالية في مسقط
صندوق بريد 520، الرمز البريدي 115
شاطىء القرم، سكة 3034 منزل 2697
مسقط – سلطنة عُمان

توجّه يواكب العصر ويسرّع معدلات التملك ويخفض كلفة البنية الأساسية

مسؤولون وخبراء: «الأحياء السكنية المتكاملة» ترسخ التخطيط العمراني المُستدام وتعزز الاستقرار المجتمعي

الرؤية- سارة العبرية

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الإسكان والتخطيط العمراني، أجمعَ عددٌ من المختصين وصُنّاع القرار والمستفيدين على قراءة واحدة مفادها أن المشاريع السكنية المتكاملة باتت تُرسّخ تحوّلًا جوهريًا في أسلوب التخطيط والتملّك، بما تحمله من أبعاد عُمرانية واقتصادية واجتماعية تتجاوز المفهوم التقليدي للسكن، وتؤسس لنموذج أكثر كفاءة في استغلال الموارد، وأكثر قدرة على رفع جودة الحياة وتعزيز الاستقرار المجتمعي.

وأكدوا- في تصريحات خاصة لـ"الرؤية"- أن الأحياء السكنية المتكاملة نجحت في معالجة تحديات طالما رافقت المخططات التقليدية، سواء من حيث ارتفاع كلفة التعمير، أو تشتت الخدمات، أو محدودية العائد الاقتصادي، مُشيرين إلى أن هذا التوجّه أسهم في تسريع معدلات التملك، وخفض كلفة البنية الأساسية، وتعظيم الاستفادة من الاستثمارات العامة، إلى جانب بناء مجتمعات سكنية متكاملة الخدمات، أكثر تنظيمًا واستقرارًا وقادرة على تلبية احتياجات الأسر العُمانية الحالية والمستقبلية.

تملُّك متسارع

وقال حبن بن محمد بن سيف البلوشي مدير عام الأراضي بوزارة الإسكان والتخطيط العمراني: «إن بيانات التعمير للأراضي الممنوحة ضمن نظام المنح السكنية سابقا تُشير إلى أن نسبة الأراضي السكنية المعمّرة من إجمالي القطع الممنوحة سابقًا لم تتجاوز ٧٪، وهو مؤشر يعكس محدودية الخيارات التي كانت متاحة أمام المستفيدين في الفترات الماضية».

وذكر أنه خلال السنوات الخمس الأخيرة، عملت الوزارة على فتح آفاق جديدة أمام الأسر العُمانية عبر إطلاق خيارات إسكانية حديثة ومتنوعة ضمن برنامج صروح من خلال ٢٠ مشروعًا في مختلف المحافظات، ومشاريع المدن المتكاملة وفي مُقدمتها مدينة السلطان هيثم. وأوضح قد أثمرت هذه الجهود، تحقيق قفزة واضحة في معدلات التملك والتعمير؛ حيث بلغت نسبة التعمير ٢٥٪ خلال ٥ سنوات فقط، مقارنة بالمعدلات السابقة».

وبيّن أن المشاريع المتكاملة لا تقتصر على توفير وحدات سكنية فحسب، بل تقدّم نماذج إسكانية ذات جودة عالية، ضمن بيئة عمرانية واحدة متكاملة الخدمات، تضع مختلف المرافق العامة والخدمية في مكان واحد، بما يعزز من جودة الحياة والاستقرار الأسري، ويدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وحول إقبال المستفيدين على التملك، قال لاحظنا تزايدًا ملحوظًا في مشاريع الأحياء المتكاملة؛ نتيجة ما تقدمه من خيارات متنوعة في المساحات والتصاميم والأسعار، بما يُلبّي احتياجات جميع فئات المجتمع ويتناسب مع متطلبات الأسر العصرية.

وأكد أن ارتفاع الطلب على هذه المشاريع يبرهن على نجاح التوجّه الجديد للوزارة في تمكين المستفيدين من اختيار النمط السكني الأنسب لهم ضمن مجتمعات مخططة بعناية.

وأكد مدير عام الأراضي بوزارة الإسكان والتخطيط العمراني أن الاستمرار في تطوير الأحياء السكنية المتكاملة يأتي تجسيدًا للرؤية السامية نحو بناء مجتمعات مزدهرة ومستدامة، توفر فرصًا حقيقية للتملك، وتمنح الأسر بيئة معيشية متوازنة وآمنة للأجيال القادمة.

الاعتبار الاقتصادي

قالت شيماء بنت يعقوب السنانية مديرة مشروع حي اللبان «إن مع تسارع التطور العُمراني في سلطنة عُمان، لم يعد امتلاك السكن يقتصر على امتلاك وحدة سكنية أو قطعة أرض، ولكن أصبح يُنظر إلى العقار بوصفه أصلًا اقتصاديًا تتحدد قيمته بعوامل التخطيط والتكامل وكفاءة الاستخدام».

حبن بن محمد البلوشي

وأضافت: «لطالما اعتُبرت الأرض خيارًا آمنًا لحفظ القيمة؛ إذ تميل أسعارها إلى الارتفاع بمرور الوقت، وإن كان ذلك بشكل تدريجي ومحدود، ويتأثر بعوامل مثل الموقع، وتوفر البنية الأساسية، وسرعة تطوير المنطقة من قبل الجهات المختصة. كما أن الأرض بطبيعتها لا تحقق عائدًا مباشرًا؛ بل تحتاج إلى استثمارات إضافية في البناء والتطوير حتى تتحول إلى أصل منتج».

وأوضحت السنانية أنه في المقابل، يُبرز نموذج الوحدات السكنية ضمن مشاريع الأحياء السكنية المتكاملة كخيار مختلف في السوق العقاري العُماني؛ إذ تُعد وحدات جاهزة للاستخدام أو الاستثمار، وتستمد قيمتها من تكامل الخدمات، واكتمال البنية الأساسية، وقربها من المرافق الحيوية، ما يعزز من قيمتها السوقية وقدرتها على الحفاظ على جاذبيتها مع مرور الوقت. وبين هذين النموذجين، طرحت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني مشاريع مخططات أراضٍ مطوّرة تقوم على توفير أراضٍ متكاملة الخدمات ضمن بيئة عمرانية مخططة، بما يقلل من كلفة التطوير الفردي، ويعزز القيمة المستقبلية للأرض مقارنة بالأراضي الخام.

وأشارت إلى أنه من الناحية الاقتصادية، تُسهم هذه النماذج السكنية المطوّرة في الحد من التمدد العمراني غير المخطط، وتقليل الأعباء المالية المرتبطة بالبنية الأساسية على المدى البعيد، كما تعزز الطلب وتزيد من قابلية الأصول العقارية للتداول والبيع أو التأجير مقارنة بالأراضي غير المطورة».

تعزيز المحتوى المحلي

وأوضح الدكتور خالد بن علي الخوالدي مهتم بالشأن الاقتصادي أن المشاريع الإسكانية تعدُّ أحد أبرز المحركات العملية لتعزيز المحتوى المحلي في الاقتصاد الوطني، لما تتمتع به من قدرة عالية على تنشيط سلاسل الإمداد، وتحفيز الصناعات الوطنية، وخلق طلب مستدام على المنتجات والخدمات المحلية في مختلف مراحل التطوير والتنفيذ.

وقال الخوالدي إن هذه المشاريع تسهم بشكل مباشر في تعزيز المحتوى المحلي عبر الواردات البديلة، من خلال تقليل الاعتماد على المواد المستوردة، وإتاحة فرص أوسع أمام المصانع الوطنية لتوريد مواد البناء الأساسية، مثل الإسمنت، والخرسانة الجاهزة، والحديد، والأنابيب، والكابلات، ومواد التشطيبات، بما يدعم نمو القطاع الصناعي ويرفع كفاءته التنافسية. وأضاف: "تمتد مساهمة المشاريع الإسكانية إلى الخدمات المرتبطة بسلسلة القيمة؛ حيث تُحفِّز الطلب على خدمات المقاولات المحلية، والاستشارات الهندسية، وإدارة المشاريع، والنقل واللوجستيات، إضافة إلى خدمات التشغيل والصيانة، ما يعزز توطين الخبرات ويرفع نسبة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع".

وأكد الخوالدي أن أهمية المشاريع الإسكانية تُبرز كذلك في تحفيز الاستثمارات الصناعية المرتبطة بالقطاع؛ إذ يؤدي الاستقرار في حجم الطلب إلى تشجيع المستثمرين على توسيع الطاقات الإنتاجية القائمة أو إنشاء خطوط إنتاج جديدة، بما يسهم في إحلال الواردات، ونقل المعرفة، ورفع كفاءة التصنيع المحلي.

شيماء بنت يعقوب السنانية

د.خالد بن علي الخوالدي

يوسف بن محمد المحروقي

وعلاوة على ذلك، يرى الخوالدي أنه من خلال اطلاعه على هذه المشاريع وجد أن هناك اهتمامًا حقيقيًا بتطوير الكفاءات الوطنية في كل مرحلة من مراحل التنفيذ، والمساهمة في هذا النوع من المشاريع يُتيح لكل من يشارك فيها فهما أعمق حول كيفية تأثير هذه المشاريع على المجتمعات المحلية، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير بيئة سكنية متكاملة تُسهم في تعزيز مستوى حياة المواطنين العُمانيين، وبالتأكيد بأن هذه المشاريع لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط؛ بل تخلق أيضا فُرصا ثقافية واجتماعية من خلال توفير مرافق ومنشآت تُحسّن جودة الحياة وتساهم في تطوير المجتمع بشكل عام».

تزويد الخدمات

قال المهندس يوسف بن محمد المحروقي رئيس الشؤون الفنية في شركة نماء لتوزيع الكهرباء، "إن التجربة أثبتت أن مشاريع التطوير المتكامل تُحقّق فائدة عامة أعلى مقارنة بالمخططات التقليدية، مُعتبرا أن إنشاء ٣٠٠ أو حتى ١٠٠٠ منزل في موقع واحد - كما هو الحال في مشاريع مثل "صروح"- يُحقق كفاءة اقتصادية أكبر، في حين أن بناء العدد نفسه من المنازل في مواقع متفرقة يضاعف التكلفة نتيجة تمديد الشبكات لمسافات متباعدة".

وأشار إلى أنه رغم أن الأسعار قد تبدو متقاربة في بعض المراحل، أو أقل في المدن الذكية، إلّا أن الفارق الحقيقي يُظهر في كفاءة استخدام الأصول السكنية وتكلفتها الفعلية على المدى المتوسط والبعيد، موضحًا أن مشروع "حي العزم" من المشاريع المُميزة التي بدأ تنفيذها فعليًا، ويُشكل نموذجًا عمليًا لهذا التوجه؛ حيث جرى إنشاء الشبكات باستخدام تقنيات الشبكات الذكية، التي تتطلب استثمارات أولية أعلى مقارنة بالحلول التقليدية، لكنها تتميز بالاستجابة الذاتية ودمج تقنيات حديثة تعزز كفاءة التشغيل.

وأضاف أن هذا النوع من الاستثمارات يُعد استثمارًا نوعيًا طويل الأجل؛ إذ يمكن تعظيم الاستفادة منه خلال فترة تصل إلى ١٠ سنوات من الاستخدام الأمثل، مؤكدًا أن تبني النهج نفسه في المدن الذكية سيُسهم في الحد من العشوائية وتحقيق تخطيط عمراني مُنظَّم، إلى جانب رفع كفاءة الإنفاق.

وتوقع المحروقي أنه مع الاستمرار في هذا المسار يمكن الوصول إلى نتائج أفضل بنحو نصف حجم الاستثمارات التقليدية، من خلال توجيه الاستثمارات إلى مواقع محددة تخدم عددًا كبيرًا من الوحدات السكنية، بما يعزز الجدوى الاقتصادية ويحقق أعلى عائد تنموي.

التصاميم والوحدات السكنية

وقالت خولة بنت سيف العبرية (مهندسة معمارية) «إن الوحدات السكنية الجاهزة تُعد حاليًا من أكثر الحلول التي تُخفف عن الأفراد عناء وتفاصيل رحلة البناء من بدايتها إلى نهايتها، مشيرة إلى أن السوق يشهد توجّها واضحا نحو تصميم وحدات سكنية متكاملة، ثم تنفيذها وطرحها للبيع مباشرة للمواطنين. وأوضحت أن طبيعة العمل في هذا المجال تشمل تنفيذ مشاريع سكنية كبيرة، قد تتجاوز ١٠٠ «فيلا» أو «توين فيلا» في موقع واحد، بهدف إنشاء مناطق سكنية متكاملة بجودة عالية، مع الحرص على توفير تنوع حقيقي في مساحات الأراضي والتصاميم المعمارية».

وبيّنت أن هذا التنوع يشمل اختلاف المساحات والتوزيع الداخلي، بما يتيح خيارات متعددة تلبي احتياجات الأفراد، سواء من حيث عدد الغرف، ومساحات المرافق، والتفاصيل الداخلية، أو حتى الخدمات المحيطة، وعلى مساحات أراضٍ تناسب مختلف الفئات.

وأضافت العبرية أنه على سبيل المثال، تتوفر فلل بمساحات مبنية تتراوح بين ٢٠٠ و٢٣٠ مترًا مربعًا، مناسبة للأسر الصغيرة إلى المتوسطة، وتضم ٣ غرف نوم وصالة معيشة ومطبخًا عمليًا ومرافق أساسية دون مساحات زائدة. كما توجد فلل متوسطة بمساحات بين ٢٥٠ و٢٩٠ مترًا مربعًا، تُتيح مرونة أكبر في التوزيع الداخلي، وتشمل أربع غرف نوم، ومجلسًا وصالة منفصلة، ومساحات معيشة أوسع تناسب العائلات المتوسطة.

وأشارت إلى أن «التوين فيلا» تُعد خيارًا عمليًا بمساحات تقارب ١٨٠ إلى ٢١٠ أمتار مربعة للوحدة، لمن يبحث عن تكلفة أقل مع الحفاظ على الخصوصية والوظيفة الأساسية للمسكن. وفي بعض المشاريع، تتوفر وحدات أكبر بمساحات تصل إلى ٣٢٠ و٣٥٠ مترًا مربعًا، موجهة لمن يحتاجون إلى مساحات أوسع، سواء لعدد أفراد أكبر أو لنمط معيشة مختلف.

وأكدت أن هذا التنوع في المساحات وعدد المرافق ينعكس بشكل مباشر على تكلفة التنفيذ، وبالتالي على أسعار البيع، بما يتيح خيارات متعددة تخدم شرائح مختلفة من المجتمع، وتمكّن الأفراد من اختيار ما يتناسب مع ميزانياتهم واحتياجاتهم دون تحمل أعباء البناء من الصفر.

ولفتت إلى أن هذه المشاريع تُقام في مواقع مُهيأة من حيث البنية الأساسية، تشمل شبكات الطرق والخدمات، بما يضمن بيئة مناسبة للعيش والاستقرار. وفي حال عدم اكتمال بعض الخدمات، يتم العمل على توفيرها أو تعزيزها بالقرب من هذه المشاريع، لضمان رفع جودة البيئة العمرانية المحيطة بالوحدات السكنية.

من جهته، أوضح إبراهيم بن علي الغافري (أحد المستفيدين من مشروع صروح) أن امتلاك منزل ضمن مشروع «حي العزم» يُمثل خطوة محورية نحو تحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي، مؤكدًا أن هذه الخطوة تمنحه شعورًا بالأمان والراحة والاستقرار على المدى الطويل. وأشار إلى أنه، رغم أن المشروع لا يزال في طور الإعداد، فإنه يتطلع إلى ما سيحمله الانتقال إليه من تغييرات إيجابية على نمط حياة أسرته.

وبيّن أن المشروع يعمل على توفير بيئة سكنية متكاملة تقوم على بنية أساسية حديثة وخدمات متوفرة، إلى جانب مجتمع سكني متجانس يُتيح بناء علاقات اجتماعية قوية، لافتًا إلى أن الموقع المدروس والتصميم العصري يعكسان رؤية مستقبلية لحياة أكثر تنظيمًا وراحة، بما يسهم في تحسين جودة الحياة اليومية.

وأكد الغافري أن التسهيلات التي قدمتها الشركة المطورة كانت عاملًا رئيسيًا في اتخاذ قرار الشراء، مشيرًا إلى أن خيارات التمويل المرنة والإجراءات الواضحة أسهمت في جعل عملية التملك سلسة وخالية من التعقيدات. وأضاف أن الشفافية في عرض تفاصيل المشروع وخطط تطويره المستقبلية عززت ثقته في القرار، ومنحته اطمئنانًا بشأن جودة السكن الذي سينتقل إليه. وأشار إلى أن «حي العزم» يتميز بتوفير وحدات سكنية عصرية تجمع بين التصميم الحديث والخدمات المتكاملة، ما يجعله خيارًا استثماريًا ناجحًا على المدى الطويل، في ظل موقع مدروس وبنية أساسية متطورة تعكس مفهوم الحياة المريحة والمستدامة.

ووجّه الغافري نصيحة للراغبين في امتلاك مسكن ضمن مشاريع سكنية مشابهة، بضرورة دراسة جميع جوانب المشروع، والاطلاع على التسهيلات المتاحة، واختيار ما يتناسب مع احتياجاتهم المستقبلية.

البلوشي: نسبة الأراضي السكنية المعمرة من إجمالي القطع الممنوحة لم تتجاوز سابقًا 7%

ارتفاع نسبة تعمير الأراضي الممنوحة 25% خلال 5 سنوات

المشاريع المتكاملة تقدم نماذج إسكانية ذات جودة عالية وخدمات شاملة

تنامي إقبال المواطنين على مشاريع الأحياء المتكاملة

السنانية: النماذج السكنية المطورة تحد من التمدد العُمراني غير المُخطط

الخوالدي: نمو لافت في المحتوى المحلي بفضل التوسع في المشاريع السكنية المتكاملة

المحروقي: مشاريع «صروح» تحقق كفاءة اقتصادية أكبر وتدعم التطوير المتكامل

العبرية: الوحدات السكنية الجاهزة تخفف عن الأفراد عناء رحلة البناء

الغافري: امتلاك وحدة سكنية في «حي العزم» ساعدني على تحقيق الاستقرار الأسري

إشادات بالتسهيلات المقدمة من الشركات المطورة للمشاريع السكنية المتكاملة

أشار إلى أنَّ البرنامج يحظى بتقدير دولي كنموذج لتنمية رأس المال البشري

مدير «إمداد» لـ«الرؤية»: توفير 17500 فرصة عمل منذ إطلاق البرنامج.. والاعتماد على 8 استراتيجيات للتوطين

- تطوير نماذج تدريبية مبنية على الاحتياجات الفعلية لسوق العمل
- إعداد آلاف الكفاءات الوطنية ورفع جاهزية الشباب للانخراط في سوق العمل

الرؤية- ريم الحامدية

قال المهندس نادر الهنائي، مدير برنامج «إمداد» بهيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي، إن برنامج «إمداد» يُمثل أداة استراتيجية محورية تدعم توجه الهيئة نحو تعظيم القيمة المحلية المضافة، وتمكين الكفاءات الوطنية على المستوى الوطني، مؤكدًا أن البرنامج يقوم على ربط التدريب بالفرص الفعلية في المشاريع، بما يُسهم في بناء مسارات مهنية واضحة للشباب العُماني، ويعزز جاهزية السوق المحلي، ويدعم المؤسسات في الاعتماد على مهارات وطنية مؤهلة وقادرة على تلبية احتياجات مختلف القطاعات.

وأضاف -في حوار لـ«الرؤية»- أن البرنامج يعتمد على ٨ استراتيجيات رئيسية لتوطين القوى العاملة، تشمل: برامج التوظيف المباشر والتدريب المقرون بالتوظيف، والتدريب أثناء العمل، ومنصات العمل الحر، ومبادرة استدامة التوظيف، وبرنامج التدريب الصناعي، وبرنامج «إمداد» للإعداد المهني، مشيرا إلى أنه منذ انطلاق البرنامج عام ٢٠١٢ جرى توفير أكثر من ١٧٥٠٠ فرصة عمل، حيث إن «إمداد» اكتسب على مدى السنوات الماضية خبرة عملية واسعة مكّنته من تطوير نماذج تدريبية مبنية على الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

وأوضح أن هذه التجربة أسهمت في توسيع نطاق البرنامج تدريجيًا ليشمل قطاعات وطنية متعددة، وأن من أبرز النجاحات التي حققها البرنامج تمثلت في إعداد آلاف الكفاءات الوطنية، ورفع جاهزية الشباب للانخراط في سوق العمل، إلى جانب توسيع الشراكات مع المؤسسات التشغيلية، الأمر الذي عزز مكانة «إمداد» كمنصة وطنية ذات أثر ملموس على سوق العمل.

وأكد مدير برنامج «إمداد» بهيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي أن البرنامج يعتمد في ربط التدريب بالعمل على مجموعة من الاستراتيجيات الأساسية، من أبرزها التدريب القائم على الاحتياج الفعلي للجهات المشغلة، حيث تُصمم البرامج وفق متطلبات المشاريع والقطاعات المختلفة، كما أن البرنامج يركز على التدريب العملي، ونماذج التدريب أثناء العمل، والتأهيل المهني المباشر، بما يضمن انتقالًا سلسًا للكوادر الوطنية من التعليم الأكاديمي إلى بيئة العمل العملية، ويسهم في تقليص فجوة المهارات بين الخريجين واحتياجات الشركات.

وفيما يتعلق ببرنامج «إمداد صحة»، لفت الهنائي إلى أنه برنامج متخصص يركز على القطاع الصحي، وقد صُمم لتلبية الاحتياجات الفنية والمهنية للمؤسسات الصحية في مختلف محافظات سلطنة عُمان، وأن البرنامج يختلف عن البرنامج العام من حيث أهدافه وآليات تنفيذه، إذ يركز على التدريب العملي المباشر داخل المؤسسات الصحية، وإكساب المتدربين المهارات الإكلينيكية والفنية اللازمة لتقديم خدمات صحية بجودة عالية، مبينا أن «إمداد صحة» يقوم على معايير دقيقة تتناسب مع طبيعة العمل الصحي، ويراعي توزيع الاحتياجات بين المحافظات، بما يضمن تزويد كل منطقة بالكوادر الصحية المؤهلة بشكل مستدام.

م.نادر الهنائي

ولفت الهنائي إلى أن مبادرات التدريب الميداني والتأهيل المهني تقوم بدور محوري في رفع جاهزية الخريجين والكوادر الوطنية للانخراط الفعلي في سوق العمل، سواء في القطاع الصحي أو في القطاعات الأخرى، كما أن التدريب الميداني يمنح المتدربين خبرة حقيقية داخل بيئة العمل، ويسهم في تطوير مهاراتهم المهنية، ويزيد من قابليتهم للتوظيف، مضيفا أن التأهيل المهني القائم على التجربة العملية يجعل الخريجين أكثر قدرة على تلبية متطلبات المشاريع، ويعزز جودة الأداء، ويقلل الفترة الزمنية اللازمة للاندماج الوظيفي.

وذكر الهنائي أن هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي تسعى، من خلال برنامج «إمداد»، إلى تعزيز ثقافة اعتماد الشركات على المنتجات والخدمات الوطنية، وتوظيف الكفاءات العُمانية، ودعم الابتكار المحلي، مؤكدا أن رفع جودة وتأهيل الكفاءات الوطنية يمنح الشركات قدرة أكبر على تبني الموردين المحليين والخدمات الوطنية، ويسهم في دعم الصناعة الوطنية، وتقوية القدرة الإنتاجية للمؤسسات، بما يوسع دائرة الأثر الاقتصادي للمحتوى المحلي ويعزز تنافسية السوق.

وحول التحديات التي تواجه تنفيذ برامج «إمداد» و«إمداد صحة»، بيّن الهنائي أن من أبرز هذه التحديات اختلاف الاحتياجات بين المحافظات، وتباين المتطلبات الفنية بين القطاعات، إلى جانب ضمان جودة التدريب العملي في مختلف المؤسسات، مشيرا إلى أن الهيئة تعمل على معالجة هذه التحديات من خلال تكامل الجهود مع الجهات الحكومية والخاصة، وتوحيد معايير التدريب، ورفع مستوى الإشراف والمتابعة، بما يضمن تحقيق نتائج مستدامة تعود بالنفع على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يخص الخطط المستقبلية، أوضح الهنائي أن الهيئة تعمل خلال المرحلة القادمة على توسيع أثر برامج «إمداد» ليشمل قطاعات جديدة، انطلاقًا من النموذج الناجح لبرنامج «إمداد صحة»، وذلك عبر تطوير برامج مماثلة في قطاعات الصناعة، والخدمات، واللوجستيات، والتقنية، مضيفا أنَّ الهيئة تركز على بناء منظومة تدريبية متكاملة تضمن مواءمة البرامج مع احتياجات المشاريع المستقبلية، وتعزيز جاهزية الكفاءات العُمانية في مختلف القطاعات.

وأكد مدير برنامج «إمداد» أن هذا التوسع يأتي كخطوة استراتيجية لدعم مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، من خلال توفير مسارات مهنية مستدامة، وزيادة الاعتماد على الكفاءات الوطنية، وتعظيم القيمة المحلية في القطاعات الحيوية، مشيراً إلى أنَّ تجربة «إمداد» حظيت بتقدير دولي بعد نشرها كقصة نجاح وأفضل ممارسة في المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) السويسري، مسلطة الضوء على التحول القيادي للبرنامج، وبناء منظومات مستدامة لتنمية رأس المال البشري، بما يعكس مسيرة «إمداد» من مبادرة مؤسسية إلى منصة وطنية مواءمة للتعليم مع سوق العمل، وقائدة لتنمية المواهب الوطنية.

> «إمداد صحة» يلبي الاحتياجات الفنية والمهنية للمؤسسات الصحية
>
> التدريب الميداني يمنح المتدربين خبرة حقيقية داخل بيئات العمل
>
> العمل على تطوير برامج جديدة في قطاعات الصناعة والخدمات واللوجستيات والتقنية
>
> التركيز على بناء منظومة تدريبية متكاملة متوائمة مع المشاريع المستقبلية

140 مشاركا من المبدعين ورواد الأعمال في معرض «تكاتف الخليجي»

مسقط- الرؤية

انطلقت النسخة الخامسة من معرض تكاتف الخليجي خلال الفترة من ٥ إلى ٧ فبراير بمسقط، والذي نظمته صاحبة السمو السيدة حجيجة بنت جيفر آل سعيد، وبشراكة استراتيجية مع غرفة تجارة وصناعة عُمان وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ريادة، وبدعم من الجمعية العُمانية للطاقة وشركة العُمانية للغاز المسال، وذلك في إطار تعزيز التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وشارك في هذه النسخة أكثر من ١٤٠ مشاركًا من المصممين والمبدعين ورواد الأعمال من سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، في قطاعات متنوعة تعكس ثراء الإبداع الخليجي وتلبي احتياجات السوق.

وافتُتح المعرض تحت رعاية صاحبة السمو السيدة الدكتورة ريا بنت قيس آل سعيد، بحضور مسؤولين من القطاعين الحكومي والخاص، إلى جانب عدد من رواد الأعمال والمهتمين بالشأن الاقتصادي. وأكدت صاحبة السمو السيدة حجيجة بنت جيفر آل سعيد أن معرض تكاتف الخليجي يواصل رسالته في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير منصة تجمع بين فرص العرض والبيع وبناء القدرات، بما يسهم في دعم استدامة هذه المشاريع، مضيفة أن الجديد في هذه النسخة، هو إطلاق برنامج "رواد تكاتف"، وهو برنامج متكامل يُقدَّم مجانا لكافة المشاركين.

ويهدف البرنامج إلى تعريف رواد الأعمال بالخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان، وذلك بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبنك التنمية العماني، وصندوق الحماية الاجتماعية. كما يتضمن البرنامج محاور متخصصة في استراتيجيات التسويق الناجح، والإدارة الإدارية والمالية للمشاريع، إلى جانب استعراض نماذج وتجارب ناجحة انطلقت من معارض تكاتف الخليجي في نسخه السابقة، لتكون قصص نجاح واقعية ومُلهمة يُحتذى بها.

وفي إطار ربط الجانب الأكاديمي بالتطبيقي، جرى دعوة طلبة كلية عُمان للسياحة للمشاركة في تنظيم المعرض على مدى الأيام الثلاثة، بما يتيح لهم اكتساب خبرة عملية ميدانية تسهم في دعم مسيرتهم الأكاديمية وتطوير مهاراتهم العملية. وجاء تنظيم النسخة الخامسة من معرض تكاتف الخليجي امتدادًا للنجاحات التي حققتها النسخ السابقة، وترسيخًا لمكانته كمنصة اقتصادية داعمة لرواد الأعمال، ومحفزة للتعاون الخليجي، ومساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.

ذوو الإعاقة يتألقون في المسابقة الوطنية لكرة الطاولة والريشة الطائرة

صحار- الرؤية

اختُتمت، السبت، فعاليات المسابقة الوطنية لكرة الطاولة والريشة الطائرة للأولمبياد الخاص العُماني التي نظمها الأولمبياد الخاص العُماني تحت رعاية صاحب السمو السيد فيصل بن تركي آل سعيد، وبحضور أصحاب السعادة وعدد من الشخصيات الرياضية والمسؤولين والمشرفين على المراكز الحكومية والأهلية المعنية بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وأولياء أمور اللاعبين المشاركين والتي أقيمت على مدى ثلاثة أيام بالصالة الرياضية بالمجمع الرياضي بصحار.

وأشاد صاحب السمو السيد فيصل بن تركي آل سعيد بالتنظيم الرائع للمسابقة، وأكد أن هذه الفئة لديها الكثير الإمكانيات والقدرات، لكن علينا أن نؤمن بقدراتهم وأن نمد لهم يد الدعم بكل أنواعه؛ سواء المعنوي أو المادي، من خلال الجهات الداعمة الحكومية والخاصة. وقال: "يكفينا فخرا بأن أبطالنا من الأولمبياد الخاص دائماً يحققون الإنجازات في كافة المحافل الدولية ويسجلون اسم هذا الوطن على منصات التتويج". وأضاف سموه: "مثل هذه البطولات والمسابقات على المستوى المحلي تكشف لنا مدى قدرتهم وتساعدنا على تطوير مستوياتهم وهي فرصة لانتقاء اللاعب المميز من أجل المُشاركات الخارجية".

وشهد الحفل الختامي مفاجآت من ذوي الإعاقة الذين أبرزوا قدرتهم ليس فقط رياضيًا؛ بل في الترحيب الذي قدمته الطالبة ميثاء بنت أحمد البوسعيدي لتتوالى الفقرات بكلمات تلك الفتيات من ذوات الإعاقة الذهنية وبمشاركة طلبة وطالبات مراكز الوفاء بشمال الباطنة وجمعية الأطفال ذوي الإعاقة بصحم. ثم قدم كلمة اللجنة المنظمة خالد المقبالي رئيس اللجنة نائب رئيس الأولمبياد الخاص العُماني؛ حيث أوضح أن المسابقة شهدت مشاركة أكثر من ٦٠ لاعبًا ولاعبة شاركوا من مختلف المحافظات تنافسوا في لعبتي كرة الطاولة والريشة الطائرة؛ حيث ساهمت المسابقة في تنمية مهارات هؤلاء اللاعبين وتعزيز ثقتهم بأنفسهم وترسيخ قيم الروح الرياضية والعمل الجماعي وتحقيق الاندماج الإيجابي من خلال الرياضة.

وقام صاحب السمو السيد فيصل بن تركي آل سعيد راعي الختام بتكريم الفائزين والشركات والمؤسسات الداعمة واللجان المنظمة والمتطوعين.

وحققت المركز الأول في الفئة الأولى إناث ثريا بنت محمد بن حارب الشيبانية من مركز الوفاء لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة ببهلاء، وفي المركز الثاني سارة بنت سيف بن محمد البريكية من جمعية الأطفال ذوي الإعاقة بصحم، وفي المركز الثالث رقية بنت علي بن محمد المعمرية من مركز الوفاء لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بلوى، وفي المركز الرابع ريم بنت شنين بن تعيب الكحالي من جمعية الأطفال ذوي الإعاقة بصحم، وفي المركز الخامس موزة بنت محمد بن علي البلوشية من مركز الوفاء لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بلوى، وفي المركز السادس فاطمة بنت راشد بن عبدالله السعيدية من مركز الوفاء لتأهيل ذوي الإعاقة بالخابورة، وفي المركز السابع الريم بنت سيف بن سعيد المعمرية من جمعية الأطفال ذوي الإعاقة بصحم، وفي المركز الثامن عائشة بنت خميس بن علي العيسائية من مركز الوفاء لتأهيل ذوي الإعاقة بصحار.

بمشاركة واسعة من الأكاديميين والخبراء والباحثين

تأكيد أهمية تطوير السياسات التعليمية والممارسات التدريسية في ختام مؤتمر دولي بجامعة صحار

صحار- الرؤية

نظمت جامعة صحار المؤتمر الدولي الثاني للبرنامج التأسيسي بمشاركة واسعة من الأكاديميين والخبراء والباحثين من داخل سلطنة عُمان وخارجها، في إطار جهودها المستمرة للارتقاء بجودة التعليم والتعلّم، وتعزيز ممارسات التدريس الفاعلة في مؤسسات التعليم العالي. جاء ذلك تحت رعاية اللواء ركن متقاعد حسن إحسان نصيب آل نصيب رئيس مجلس أمناء الجامعة.

وجاء تنظيم المؤتمر امتدادًا لحرص الجامعة على تطوير البرنامج التأسيسي بوصفه مرحلة محورية في إعداد الطلبة أكاديميًا ومهاريًا، وبما يسهم في تعزيز جاهزيتهم للالتحاق بالتخصصات الجامعية المختلفة. وشهد المؤتمر تقديم عدد ٦٣ من الأوراق العلمية وأوراق العمل المتخصصة حضوريا وعن بعد، قدمها ٨١ متحدثا من ٢١ دولة ومنها تركيا والمغرب ودول الخليج العربي والمملكة المتحدة وكازاخستان ونيجيريا وإسبانيا وماليزيا واليابان.

وناقشت أوراق العمل موضوعات متنوعة شملت تطوير مهارات الطلبة في القرن الحادي والعشرين، والابتكار في أساليب التدريس، واستخدام التقنيات التعليمية الحديثة، إلى جانب تحسين نواتج التعلّم في البرامج التأسيسية، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.

وفي انطلاق المؤتمر، قال الدكتور حمدان بن سليمان الفزاري: «يركز هذا المؤتمر على مجالات محورية تُشكّل ملامح التعليم العالي اليوم، ومن بينها: النمو المهني للمعلم والتعلّم المستمر، الثقافة الرقمية، تقنيات البيانات والتقويم في مجتمعات التعلّم، إضافة إلى رفاهية المعلم والمرونة المهنية، حيث تنسجم هذه المحاور بشكل وثيق مع التزام جامعة صحار بأساليب التعليم المبتكرة وتمكين المربين، كما ورد في الخطة الاستراتيجية للجامعة». تلا ذلك كلمة ألقاها الدكتور ساجو أبرهام رئيس قسم البرنامج التأسيسي بالجامعة.

واستضاف المؤتمر متحدثين رئيسيين هما: الدكتورة ريما الزدجالية والتي تحدثت حول القيادة التعليمية في الممارسات: تعزيز نجاح الطلبة، والدكتور عبدالله أبو كشك مساعد عميد كلية الحاسوب وتقنية المعلومات بالجامعة والذي تحدث حول تمكين المربين في عصر الذكاء الاصطناعي: الفرص والتحديات وبناء الثقة.

وأكد المشاركون في ختام المؤتمر أهمية تعزيز التعاون الأكاديمي والبحثي بين الجامعات والمؤسسات التعليمية، والاستفادة من مخرجات البحث العلمي في تطوير السياسات التعليمية والممارسات التدريسية، مشيرين إلى الدور الحيوي الذي تؤديه البرامج التأسيسية في دعم الطلبة أكاديميًا وبناء مهاراتهم اللغوية والتفكير النقدي والاستقلالية في التعلّم.

كما تضمن المؤتمر جلسات حوارية وورش عمل تفاعلية ركزت على تبادل التجارب الناجحة بين المؤسسات التعليمية، ومناقشة التحديات التي تواجه البرامج التأسيسية، وسبل تطويرها بما يواكب المتغيرات المتسارعة في التعليم العالي على المستويين الإقليمي والدولي.

تدشين كتاب «القائد الكمي» بإزكي لاستعراض سيرة العلامة الصارمي

إزكي- ناصر العبري

رعى صاحب السمو السيد حارب بن ثويني بن شهاب آل سعيد مستشار ديوان البلاط السلطاني، حفل تدشين كتاب القائد الكمّي من سيرة الشيخ العلامة محمد بن مسعود الصارمي، وذلك بولاية إزكي وبحضور يوسف بن علوي بن عبد الله الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية سابقًا، وأصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى بالولاية، وأعضاء المجلس البلدي وكبار المدعوين من المؤسسات الحكومية وشيوخ وأعيان الولاية.

وتضمن حفل التدشين الذي أقيم بقاعة إزكي العامة على مجموعة من الفقرات تضمنت النشيد الترحيبي لفرقة استبسال الإنشائية، ثم ألقى فضيلة الشيخ خلفان بن سالم البوسعيدي كلمة المؤلف، وقال فيها: «إن في سيرة العظماء من الرجال لعبرة لأولى الألباب، وإن أخبارهم وقصصهم هي صفحة رائعة من التاريخ العماني تشهد بروعتها آثارهم الجليلة، وتراثهم المجيد حيث تتجلى هممهم العالية، وعزائمهم الماضية، وحياتهم الزاهرة بالعلم والتقوى، والزهد والورع، ومن هؤلاء الأقطاب الشيخ العلامة القائد محمد بن مسعود بن سعيد الصارمي، الذي يُعد واحدًا من أبرز علماء دولة اليعاربة في عصورها الأولى، ومن أهل العلم والبصيرة في الدين، وقد ظهرت عليه مواهب متعددة حباه الله تعالى بها فلم تجتمع عند غيره، كما أنه يُعد من كبار حكّام عُمان آنذاك».

كما ألقى الشيخ زاهر بن عبد الله العبري كلمة عن سيرة الشيخ العلامة محمد بن مسعود الصارمي، استعرض فيها سيرته الطويلة في خدمة العلم، مبينا: «الشيخ العلامة القائد محمد بن مسعود بن سعيد بن محمد بن بو سبت الصارمي الريامي، من علماء القرن الحادي عشر الهجري، من أبناء ولاية إزكي هذه الولاية العلمية العريقة ذات الصيت الواسع، والمكانة العالية في العلم والفضل والصلاح، والتي أنجبت أعدادًا كبيرةً مِنْ أهل العلم والمعرفة في مختلف العلوم الإسلامية عبر العصور المتعاقبة، ولقد قضى الشيخ العلامة الصارمي حياته واليًا وقاضيًا للأئمة سلطان بن سيف بن مالك اليعربي خلال الأعوام بين (١٠٥٩-١٠٩٠هـ)، وشرّفه الإمام سلطان بن سيف اليعربي بلقب الوالي الأكبر ومنحه صلاحيات واسعة لولايته على تلك المدن، وجعله قائدًا في فتح (بَتّة) بجزيرة زنجبار عندما اعتدى عليها أهل الكفر، فطهّر أرضها من أرجاسهم، وأظهر شجاعة وإقدامًا وبسالة وحزمًا، حتى أنزل الله نصره، وصَرَف الشيخ الصارمي عنايته الفائقة بنشر العلم والمعرفة حيثما حلّ وارتحل؛ ذلك لأن العالم من عمل بما علم ووافق علمه عمله وأخلص نيته لله تعالى، وفتح مدرسته التعليمية لطلاب العلم الشريف، وأخذ عنه العلم مجموعة من الطلاب الذين غلوا من معين مدرسته التعليمية وتلقّوا علوم الفقه والنحو والصرف والأدب، وأفادوا منه أبلغ إفادة».

420 ألف زائر لفعاليات «مهرجان الظاهرة السياحي»

عبري- ناصر العبري

اختتمت فعاليات مهرجان الظاهرة السياحي الثالث بعد شهر حافل بالأنشطة والبرامج المتنوعة، والتي أقيمت خلال الفترة من ٨ يناير حتى ٦ فبراير، وسط حضور جماهيري كثيف وتفاعل لافت من مختلف فئات المجتمع. رعى حفل الختام سعادة طاهر بن مبخوت الجنيبي محافظ الظاهرة، بحضور سعادة إبراهيم بن سعد بن بيشان سفير المملكة العربية السعودية، وأصحاب السعادة الولاة وأعضاء مجلسي الشورى والبلدي، إلى جانب عدد من ممثلي الجهات الحكومية والخاصة بالمحافظة، إذ شهد الحفل تكريم المؤسسات الداعمة والشركاء الذين أسهموا في إنجاح المهرجان وتعزيز حضوره المجتمعي.

وسجّلت النسخة الثالثة للمهرجان مؤشرات تنموية واقتصادية بارزة، حيث وفّر فرصًا استفاد منها أكثر من ٢٠٠ باحث عن عمل، ودعم ما يزيد على ٣٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ونحو ٣٠٠ أسرة منتجة، في خطوة تؤكد دوره في تمكين الكفاءات الوطنية وتحفيز ريادة الأعمال وتعزيز الإنتاج المحلي.

وأسهم المهرجان في تنشيط القطاع السياحي واستقطاب الزوار من داخل سلطنة عُمان وخارجها، ما انعكس إيجابًا على الحركة التجارية والخدمية، حيث ارتفعت نسب الإشغال الفندقي والإقبال على الأسواق والمطاعم والمرافق الترفيهية، إلى جانب إبراز المقومات السياحية والاستثمارية التي تزخر بها محافظة الظاهرة.

وعلى صعيد الإقبال، بلغ عدد الزوار نحو ٤٢٠ ألف زائر، فيما تجاوزت التفاعلات الرقمية عبر منصات التواصل الاجتماعي ٢٣ مليون مشاهدة، في مؤشر يعكس اتساع نطاق التأثير الإعلامي للمهرجان وترسيخ مكانته كحدث سياحي وثقافي بارز على مستوى المحافظة.

جامعة ظفار تستضيف «المؤتمر الدولي للدراسات الإنجليزية».. الأربعاء

صلالة- جامعة ظفار

تستعد جامعة ظفار خلال الفترة من ١١ إلى ١٢ فبراير ٢٠٢٦ لاستضافة المؤتمر الدولي الأول للدراسات الإنجليزية، تحت عنوان: «تعليم وتعلّم اللغة الإنجليزية والأدب والترجمة في عصر الذكاء الاصطناعي: التحديات والفرص في عالم متغير»، والذي يركز على تأثير الذكاء الاصطناعي على تعليم وتعلم اللغة الإنجليزية وآدابها ودراسات الترجمة، برعاية الوزير المتقاعد يوسف بن علوي آل إبراهيم نائب رئيس مجلس أمناء جامعة ظفار.

ويهدف المؤتمر إلى مناقشة مستقبل اللغة الإنجليزية في ظل التحولات المتسارعة التي فرضتها التقنيات الحديثة على التعليم والتواصل الإنساني، ويجمع نخبة من الأكاديميين والخبراء الدوليين لتبادل الخبرات واستكشاف الفرص والتحديات في هذا المجال الحيوي.

ويمثل المؤتمر منصة تعليمية ومعرفية تعكس أحدث التطورات العالمية في تعليم اللغة الإنجليزية، حيث يتيح للمتخصصين والجمهور العام الاطلاع على رؤى وخبرات متنوعة حول تأثير الذكاء الاصطناعي على اللغة والتعليم، كما يعكس اهتمام المجتمع بقضايا التعليم الحديثة.

ويشارك في المؤتمر خبراء دوليون، مما يعزز النقاش العلمي ويوفر فرصًا للتفاعل المباشر مع قادة الفكر والباحثين، ويعكس مكانة المؤتمر المتنامية على الساحة الأكاديمية الدولية.

كما يركز المؤتمر على التداخل بين اللغة الإنجليزية والتكنولوجيا الحديثة، ويجمع بين الطرح الأكاديمي والتطبيق العملي، ما يخلق بيئة تفاعلية لتبادل الخبرات بين الباحثين والممارسين، ويعزز فرص التعلم والتطوير المهني للمشاركين.

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

«صدق الله العظيم»

عـــزاء واجـــب

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره

يتقدم

حاتم بن حمد الطائي

رئيس التحرير

وإخوته وجميع العاملين بجريدة «الرؤية»

بخالص العزاء وصادق المواساة إلى

الدكتور يحيى بن محفوظ المنذري

في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى

أخيـــه

سائلين الله عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته ويلهم ذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

موقع عزاء الرجال : جامع المهلب بن أبي صفرة في القرم

وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه

إعلان عن مناقصة

تعلن وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه عن طرح المناقصة التالية:

رقم المناقصة	اسم المناقصة	تاريخ الطرح	آخر موعد للحصول على مستندات المناقصة	آخر موعد لتقديم العطاءات	الشركات التي يحق لها الاشتراك	قيمة المستند
2026/65/ و ز ث س م/ م ر - 6	أعمال صيانة مشروع حائط الحماية بقرية سعد بولاية مدحاء بمحافظة مسندم	الثلاثاء 2026/2/3م	الإثنين 2026/2/23م	الأحد 2026/3/15م	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في المقاولات العمرانية والصيانة المسجلة لدى هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي بالدرجة الرابعة	(10/-) ريالات عُمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- يمكن للشركات المتخصصة في الأعمال المذكورة أعلاه والحاصلة على شهادة التسجيل سارية المفعول من هيئة المشاريع والمناقصات والمحتوى المحلي الاشتراك والحصول على المواصفات الفنية وشروط المناقصة من الموقع الإلكتروني: https://etendering.tenderboard.gov.om
- يتم سداد قيمة المستند وتقديم العروض إلكترونياً عبر الموقع المشار إليه أعلاه.
- ستعطى الأفضلية في الإسناد للشركات أو المؤسسات التي يشتمل عطاءها على أكبر نسبة تعمين ونسبة شراء ممكنة من المنتجات الوطنية.
- يُرفق مع كل عطاء نسخة إلكترونية من إقرار الالتزام بالعطاء (الإعفاء من تقديم التأمين المؤقت في المناقصات).
- على المتناقصين التواصل مع المختصين بمركز الدعم الفني لخدمة إسناد بالأمانة العامة لمجلس المناقصات عند وجود أي مشكلة فنية في النظام على الرقم: 24402244 أو على عنوان البريد الإلكتروني: etenderhd@ptlc.gov.om.

لجنة المناقصات الداخلية
وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه

نزع سلاح إيران

د. إسماعيل بن صالح الأغبري

يبدو أنَّ القوى الغربية قد قررت مُلاحقة كل القوى والدول المُمانعة؛ سواء أكانت ذات عقيدة أيديولوجية إسلامية أو اشتراكية أو كانت قريبة من الحدود الغربية أو بعيدة لكنها قريبة من إسرائيل مشروع القوى الغربية، وصناعتها الذي من المستحيل خذلانه.

صحيحٌ لم يُطالب أحد من تلك القوى بلسان المقال بنزع سلاح إيران، ولا يتصور صدور ذلك صراحة وعلانية إلا أنَّ لسان الحال، ومجريات الأحداث من حشد القوى البحرية والجوية حتى أصبحت كالجراد المُنتشر في هذه المنطقة وعلى مختلف المضائق الضيقة تشير إلى الرغبة الجامحة والتصميم الذي يصعب الرجوع عنه كما إن قيام الاتحاد الأوربي بتصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة «إرهابية»! يشير إلى عزم غربي على إبقاء إيران جسدا لا روح له، وعظما غير مكسو بأسباب القوة.

قام الجيش الإسرائيلي ولمدة عامين ومنذ السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣ وعلى مرأى ومسمع من المراقبين والصحفيين الإقليميين والدوليين وبناء على التقارير الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» وبعد ارتكاب إسرائيل حرب الإبادة الجماعية، وبعد قتلها ما يزيد عن السبعين ألف فلسطيني أكثرهم أطفال ونساء ومدنيون، ومع ذلك لم تسارع الدول الغربية للإدانة الجادة لما قامت به إسرائيل، ولم تفكر في فرض عقوبات على قادة الجيش الإسرائيلي، فضلًا عن مجرد التفكير في اعتبار الجيش الإسرائيلي جيشا إرهابيا؟!

يتم تهديد الجمهورية الإسلامية بعد حصار اقتصادي خانق عليها دام أكثر من ٤٥ عامًا تحت ذرائع مختلفة منها مخافة صناعة إيران قنبلة وأسلحة نووية رغم أشد أنواع المراقبة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتارة تحت ذريعة ردع إيران عن انتهاكات حقوق الإنسان؟! وكأنَّ الغرب احترم حق التظاهر في الجامعات والكليات والشوارع؟ وكأنه احترم حق التعبير وإبداء الرأي والتضامن مع أهل غزة، بل حجر عليهم حتى مجرد رفع العلم الفلسطيني أو استخدام إشارة النصر التي يلوح بها الفلسطينيون؟!!

سلاح حلفاء إيران في فلسطين ولبنان قد تم نزعه أو يكاد، وكذلك تم قطع المدد العسكري عن الحلفاء، فلا يكاد يطير طائر في الأجواء القريبة من حلفاء إيران في فلسطين ولبنان إلا ويتم رصده، ولا تكاد قنينة ماء تعبر المعابر الدولية إلا وتخضع إلى التدقيق أي أنه تم تجفيف موارد وصول السلاح أو تهريبه.

بقي الرأس الذي يراه الغرب سبب إحياء المقاومة التي تجددت في الثمانينات وما بعدها من القرن العشرين بثوب إسلامي بعد أن كانت ترتدي في الخمسينات والستينات من القرن العشرين الميلادي أثوابا قومية وناصرية، وكان داعمها الأكبر الزعيم المصري جمال عبد الناصر.

سلاح إيران وأثوابها الثقيلة تكمن في ٣ أنواع: الطاقة النووية وتخصيب اليورانيوم، وترى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والاتحاد الأوربي وجوب منع التخصيب في إيران أي حرمانها من ذلك على أراضيها مع وجوب تسليم ٤٠٠ طن من اليورانيوم المخصب، علما بأنَّ وكالة الطاقة الذرية لم تؤكد ولا مرة أن هناك ما يدل على أن إيران تستعد لصنع قنبلة نووية ووجود أجهزة الرصد المكثفة (أدوات التصوير) يعيق وقوع المحذور، ثم إن مطالبة إيران بأن يكون التخصيب صفرا على أراضيها مع إمكانية الإذن للدول في المنطقة بالقيام بالتخصيب لأغراض سلمية فيه إهانة للسيادة الإيرانية وفيه استفزاز لها أيضاً كما أن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حق مشروع لإيران وغير إيران فما هو موجب منعها منه، وإباحته لغيرها؟

وهناك سلاح آخر تحاول إسرائيل والغرب تجريد إيران منه وهو القوة الصاروخية البالستية، وتلك القوة الصاروخية أثبتت حرب الاثنا عشر يوما مع إسرائيل أنها درعها وحصنها وملاذها ولولا تلك القوة لما امتلكت أي أداة لضرب حيفا وتل أبيب وغيرها ولما كان بين يديها أي أداة رد أو ضغط أو دفاع، تلك الصواريخ بمثابة المنقذ والمخلص لها فإن أوقفت تلك الصناعة كان ذلك هو الاستسلام بعينه، فلا هي مسموح لها بالتسلح من الخارج، ولا هي مسموح لها بالتزود من سلاح صُنع في إيران؟

وتقترح تلك القوى على الجمهورية الإسلامية تخفيض مديات الصواريخ لكي تكون بين ٣٠٠ و٥٠٠ كيلومتر؛ أي إذا أُطلقت من طهران لا تكاد تبلغ مدينة مشهد، ففي هذه الحالة لمن تُصنع الصواريخ؟ وعلى من تُطلقها؟ هل على الداخل؟! إن صناعة الدول للسلاح لردع العدوان الخارجي فما فائدة صناعتها للصواريخ وهي لن تتجاوز مدينة مشهد إن أُطلقت من طهران؟!

إذا كانت الدول الغربية وإسرائيل تشدد الضغط على إيران في سبيل جعل التخصيب صفرا ثم تشدد عليها في مجال مديات الصناعة الصاروخية فهذا يعني أن أدنى دولة تسليحا في المنطقة يمكنها استباحة إيران برا وجوا وبحرا وبذلك يمكن لإسرائيل أن تستبيح إيران كما أرادت، وتقصف ما أرادت قصفه كالذي يقع حاليا على المقاومة في فلسطين ولبنان بعد توقيع الاتفاقيات مع تلك الأطراف.

وافقت المقاومة اللبنانية على تسليم السلاح من جنوب الليطاني، وتسلم الجيش اللبناني مواقع حزب الله، ولم يطلق حتى الساعة رصاصة واحدة ردا على استباحة إسرائيل للبنان، والنتيجة أن إسرائيل بعد موافقة المقاومة لتلك الشروط صارت مكبلة غير قادرة على التملص، وليست قادرة على رد العدوان، وغير قادرة على استرجاع قوتها لأنها تراجعت عن الحدود مع إسرائيل.

يبدو أن إسرائيل والعالم الغربي يريد تطبيق النموذج العراقي على إيران، ذلك أن العراق تم منعه من تجاوز صواريخه مئة وخمسين كيلو متر وذلك بعد أن تمكن العراق من ضرب إسرائيل بعدة صواريخ أيام الرئيس السابق صدام حسين، والمدى الجديد ضمن عدم إمكانية العراق رد عدوان إسرائيل لعدم تمكن صواريخه من بلوغ إسرائيل!

لو سلمت إيران بما يُطلب منها في النووي ثم سلمت بما يطلب منها في مسألة مديات الصواريخ فما الذي يردع إسرائيل من العدوان عليها؟ ألن يقع عليها ذات ما يقع اليوم على لبنان والمقاومة فيها؟ ألن تغدو أجواء إيران مكشوفة غير قادرة على رد الطائرات المغيرة؟ ألن تقوم إسرائيل بالقتل اليومي للشخصيات الإيرانية كما يقع اليوم على عناصر حزب الله؟ ألن يقع على إيران ما يقع اليوم من قصف يومي على غزة واغتيال مستمر لأعضاء من المقاومة الإسلامية حماس؟

الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والغرب يطالب إيران بالتخلي عن حلفائها أو ما يسميه الغرب أذرعها فلا تزويد لهم بالمال ولا بالسلاح، وهذا يعني انكفاء إيران على نفسها، ووصول التهديد عند حدودها أي أن أمنها القومي بات مهددا، ومن الغريب أن يصل الغرب وهو على عشرات الآلاف من الكيلو مترات إلى المنطقة، ويخلق له حلفاء كما كانت «قسد» الكردية مع أمريكا، ولم تتخل عنها إلا بعد ان استنفدت الغرض من وجودها، وهذا حسب تصريح الأمريكيين أنفسهم.

إسرائيل ذاتها تخلق الحلفاء في كل مكان، وتسعى إلى التطبيع ما يعني تمددها إلى أبعد حد عن حدودها.

إن مشكلة الغرب تكمن في رغبته في تجريد إيران من أثوابها الثلاثة حتى تبقى عارية دون أثواب! وهو ما لا يتصور قبوله من إيران، وعلى فرض موافقة إيران على تحديد مديات الصواريخ فإن ذلك سينعكس سلبا على نظرة الشعب للنظام الحاكم الذي رفع منذ عام ١٩٧٩ شعار الاستقلال السياسي والثقافي.

لو قبل النظام اشتراطات الغرب فإنه يكون بذلك قد انتحر، وهيَّج عليه الموالين والمعارضين معًا.

ربما يقبل بصيغة من الصيغ الدبلوماسية، مسألة التخصيب خارج إيران وحتى التقليل من نسبة التخصيب، بل قد تقبل بطريقة من الطرق ما هو دون ذلك من التخصيب أو التجميد، وربما تقبل بصيغة من الصيغ مسألة خلق حلفاء أو دعم الحلفاء الحاليين، وقد يسهل عليها تسويق ذلك لعموم الشعب، لأن كثيرًا منهم يشتكي من تبديد ثرواته خارج بلاده، ومن قيام بلاده إعمار أحياء ومناطق خارج إيران بينما يوجد إيرانيون في أمس الحاجة إلى تلك المليارات.

أما مسألة مديات الصواريخ فإنه من الصعب على إيران أن تقبل بأي شيء يتعلق بها، فإن وافقت فكأنها صارت دولة منزوعة السلاح، وهو ما كانت إسرائيل من قبل تريده إذا قامت دولة للفلسطينيين.

إنَّ تاريخ إيران وبلاد فارس يمنعها من أن تصبح هيكلًا عظميًا بإملاء غربي إسرائيلي خاصة فيما يتعلق بالصواريخ، وإن الدولة الإيرانية الحالية المبنية على العقيدة الدينية تمنعها من الموافقة على وضع حد على قوتها الصاروخية، قد تستطيع إيران الوصول إلى تفاهم في مجالي النووي والعلاقة مع الحلفاء أما مسألة الصواريخ فإن الموافقة على مطالب الغرب معناه موافقة إيران على إعطاء إسرائيل الضوء الأخضر لاستباحتها في كل حين وآن، وهو الذي لا يمكن أن تقبله.

«معًا نتقدم».. ودور القطاع الخاص في عبور المرحلة المقبلة

د. يوسف بن حمد البلوشي
yousufh@omaninvestgateway.com

تشهد سلطنة عُمان خلال السنوات الأخيرة تحسُّنًا ملموسًا في عدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية، انعكس على استقرار المالية العامة، وتحسُّن مستويات النمو، وتعافي النشاط الاقتصادي بعد سنوات من الضغوط والتحديات. غير أنّ هذا التحسّن، على أهميته، لا يكتمل ما لم يُترجم إلى دور أكثر فاعلية للقطاع الخاص، بوصفه المحرّك الحقيقي والمستدام للنمو، وقاطرة خلق فرص العمل، والركيزة الأساسية للتنويع الاقتصادي.

القطاع الخاص لا يزال، رغم ما تحقق من تقدّم، الحلقة الأهم التي لم تُفعَّل بعد بالشكل الذي يتناسب مع طموحات المرحلة المقبلة؛ إذ إنَّ مساهمته الفاعلة في توليد فرص العمل النوعية، وفي الاستثمار لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وفي تخفيف الاعتماد على النفط، ما تزال دون المستوى الذي تستهدفه رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، ودون ما تتطلبه التحولات الاقتصادية الإقليمية والعالمية المتسارعة.

ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى أن ينظر الجميع- وفي مقدمتهم الحكومة- إلى القطاع الخاص على أنه شريك حقيقي وأصيل في مسيرة التنمية، لا مجرد مُنفِّذ للمشاريع أو طرف ثانوي في الدورة الاقتصادية. نحن اليوم نمضي في بحرٍ تتلاطم فيه رياح التغيير، وتتعاظم فيه التحديات الاقتصادية والجيوسياسية، ولا يمكن عبور هذه المرحلة بثقة وثبات دون شراكة متكاملة بين القطاعين العام والخاص.

والنظر إلى القطاع الخاص كشريك لا يعني فقط تسهيل الإجراءات أو تحسين بيئة الأعمال؛ بل يتطلب قناعة راسخة بأن نجاح شركات القطاع الخاص هو نجاح مباشر للاقتصاد الوطني وللدولة نفسها؛ فكل شركة ناجحة في القطاع الخاص تسهم بما يقارب ١٥٪ من أرباحها في خزينة الدولة، وهو ما يجعل الحكومة شريكًا فعليًا في نتائج هذه الشركات.

ومن هنا، فإن تعظيم أرباح القطاع الخاص ليس مكسبًا خاصًا لأصحاب الشركات فحسب، بل هو مكسب عام ينعكس على زيادة الإيرادات العامة للدولة، وتوسيع قاعدة التشغيل، وتقليل الحاجة إلى التوظيف الحكومي، والحد من اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة.

> **التقدم بثقة وثبات في ظل المتغيرات المتسارعة لن يتحقق إلا عندما نؤمن- قولًا وفعلًا- بأنَّ القطاع الخاص شريك أساسي في التنمية**

ويكفي أن نشير في هذا السياق إلى أن القطاع الخاص في سلطنة عُمان يستوعب نحو ٨٥٪ من إجمالي العاملين في المنظومة الاقتصادية بأكملها، ما يجعله المُشغِّل الأكبر بلا منازع، والأداة الأهم القادرة على توليد فرص العمل المُستدامة. ويؤكد هذا الواقع أنَّ أي استراتيجية لمعالجة التوظيف أو تخفيف العبء عن المالية العامة لا يمكن أن تنجح دون قطاع خاص قوي ومُمكَّن؛ إذ إنَّ نجاحه يعني توسع التشغيل، بينما يؤدي تعثره مباشرة إلى تعاظم الضغوط على الحكومة وسوق العمل.

ولو نظرنا إلى تجارب الدول المتقدمة- وهي الوجهة التي تسعى رؤية «عُمان ٢٠٤٠» للوصول إليها- لوجدنا أن الاقتصادات القوية لا تُبنى على شركات القطاع العام؛ بل على مؤسسات قطاع خاص قوية، ومبتكِرة، وقادرة على المنافسة عالميًا.

ففي تلك الدول، يقود القطاع الخاص ديناميكيات النمو، ويخلق فرص العمل، ويستثمر في البحث والتطوير، ويُحوِّل الموارد المتاحة إلى قيمة مضافة عالية.

وعليه، فإنَّ المرحلة المقبلة تتطلب تغييرًا عميقًا في القناعات والذهنيات المرتبطة بدور القطاع الخاص، على أن يبدأ من الحكومة ذاتها، ويمتد إلى مختلف مستويات صُنع القرار. كما يتطلب في المقابل أن تشعر شركات القطاع الخاص بالثقة والأمان في بيئة الاستثمار، وأن تُدرك أن الدولة تقف شريكًا داعمًا لنجاحها واستدامتها، لا منافسًا لها أو مزاحمًا لدورها.

وفي هذا السياق، لا يمكن إغفال أهمية الاستقرار التشريعي بوصفه أحد الشروط الأساسية لبناء الثقة وتعزيز الاستثمار؛ فالقطاع الخاص لا ينمو بالحوافز والتمويل فقط؛ بل يحتاج إلى وضوح الرؤية، واستقرار القواعد الناظمة للأعمال على المدى المتوسط والطويل.

إن تغيُّر السياسات بشكل متكرر، أو عدم وضوح الاتجاهات المستقبلية، يُضعف شهية الاستثمار، ويجعل الشركات أكثر تحفظًا في التوسُّع، حتى وإنْ توفَّرت الفرص.

وعليه، فإنَّ التزام الحكومة بإطار تشريعي واضح، ومستقر، وقابل للتنبؤ، يُشكِّل رسالة ثقة قوية للقطاع الخاص، مفادها أن الاستثمار طويل الأجل مرحَّبٌ به ويحظى بالحماية. وهذا الاستقرار لا يعني الجمود؛ بل يعني أن أي تعديل في السياسات يتم بشكل مدروس، وبالتشاور مع ممثلي القطاع الخاص، وبفترات انتقالية عادلة، تُمكِّن الشركات من التكيُّف دون تعرُّضها لهزّات مفاجئة. وترسيخ هذا الاستقرار يُعزِّز ثقة المستثمر المحلي قبل الأجنبي، ويدعم خطط التوسع، ويشجِّع الشركات على الاستثمار في التكنولوجيا، والبحث والتطوير، وتوظيف الكفاءات الوطنية.

ومن دون قطاع خاص قوي، لن نتمكن من تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تزخر بها بلدنا العزيزة، ولن ننجح في خلق فرص عمل كافية ومستدامة للسواعد الوطنية، وسنبقى عُرضة لتقلبات أسعار النفط كما كنا خلال العقود الخمسة الماضية. أما مع قطاع خاص فاعل، فسنكون أمام اقتصاد أكثر تنوعًا، وأكثر متانة، وأكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات.

نحن اليوم، ومع انطلاق خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، أمام فرصة حقيقية لأن يكون القطاع الخاص عنوان المرحلة المُقبلة؛ مرحلة نرى فيها الشركات متناهية الصغر تتحول إلى شركات صغيرة، والشركات الصغيرة إلى متوسطة، والمتوسطة إلى كبيرة، والكبيرة إلى شركات قادرة على الوصول إلى الأسواق العالمية. لكن هذا التحول لا يحدث تلقائيًا؛ بل يتطلب منظومة حاضنة متكاملة، تعالج التحديات التمويلية والتنظيمية والتشغيلية.

وهنا يبرُز الدور الحيوي للقطاع المصرفي، ولا سيما البنوك التجارية، ليس فقط في توفير التمويل؛ بل في احتضان الشركات ذات المستقبل الواعد، ومساندتها فنيًا واستشاريًا، ومرافقتها في مراحل النمو المختلفة. كما تتعاظم الحاجة إلى تمكين شركات القطاع الخاص في القطاعات الاستراتيجية والرائدة، مثل: التعدين، والسياحة، والصناعة، واللوجستيات، وغيرها من القطاعات التي تمتلك سلطنة عُمان فيها مِيزات تنافسية حقيقية.

إنَّ الهدف الاستراتيجي في المرحلة المقبلة يجب أن يكون واضحًا؛ وهو الاعتماد على قاعدة واسعة من شركات القطاع الخاص القوية القادرة على قيادة النمو وخلق فرص العمل وتعزيز التنويع الاقتصادي وتقوية الاقتصاد الوطني.

ختامًا.. إنَّ التقدم بثقة وثبات في ظل المتغيرات المتسارعة لن يتحقق إلا عندما نؤمن- قولًا وفعلًا- بأنَّ القطاع الخاص شريك أساسي في التنمية، وأن نجاحه هو نجاح للدولة، وأن تمكينه ليس خيارًا، بل ضرورة وطنية.

ولذلك نؤكد: معًا نتقدّم، مع وضع القطاع الخاص في مكانه الصحيح، والعمل جميعًا على إنجاحه.

أيُّ تعليم وأيُّ معلمٍ نريد في عصر الذكاء الاصطناعي؟

مرتضى بن حسن بن علي

نعيش زمنًا غير مسبوق في سرعة التحوّل؛ فالتغيّر الذي كان يستغرق عقودًا بات يحدث خلال سنوات، وأحيانًا خلال أشهر. وفي قلب هذا التحوّل يقف الذكاء الاصطناعي، لا بوصفه أداة تقنية فحسب، بل قوة تعيد تشكيل المعرفة، والعمل، والاقتصاد، وحتى معنى الإنسان ذاته. في هذا السياق، يفرض سؤال نفسه بإلحاح: أيّ تعليم نريد في هذا العصر سريع التغيّر؟

لم يَعُد التعليم مجرّد نقل للمعلومات؛ لأن المعلومات باتت متاحة بضغطة زر. ولم تَعُد المهارة في الحفظ أو التذكّر معيارًا للتميّز، لأن الآلة تتفوّق على الإنسان في ذلك بلا منافسة. الأزمة الحقيقية اليوم ليست نقص المعرفة، بل فائضها، وليست غياب الإجابة، بل غياب السؤال الجيّد. ومن هنا، يصبح التعليم إمّا أداة للتحرّر العقلي، أو عبئًا يُكرّس التخلّف عن اللحاق بالعصر.

التعليم الذي نريده في عصر الذكاء الاصطناعي ليس تعليم "ماذا نعرف"؛ بل تعليم كيف نفكّر، ولماذا نستخدم المعرفة، وما أثرها على الإنسان والمجتمع. فحين تستطيع الخوارزميات تحليل البيانات، وكتابة النصوص، وحلّ المسائل، فإنّ القيمة المضافة للإنسان لا تعود في التنفيذ، بل في الحكم والتأويل والمعنى. وأولى ركائز التعليم المنشود هي التحوّل من التلقين إلى التفكير النقدي.

> **التعليم الذي نريده هو تعليم يُخرّج إنسانًا قادرًا على الفهم لا الحفظ، وعلى السؤال لا التلقّي**

الطالب لم يَعُد بحاجة إلى معلّم يُملي عليه الإجابات، بل إلى معلّم يقوده إلى طرح الأسئلة، ويعلّمه كيف يشكّ، وكيف يختبر الفرضيّات، وكيف يميّز بين المعلومة والمعنى، وبين الرأي والمعرفة. في عالم تملؤه الخوارزميات، يصبح التفكير المستقل مهارة وجودية لا ترفًا أكاديميًا.

الركيزة الثانية هي إعادة تعريف الإبداع؛ فالإبداع في عصر الذكاء الاصطناعي لا يعني منافسة الآلة في سرعة الإنتاج أو كثافة المحتوى؛ بل يعني القدرة على الربط بين مجالات متباعدة، وفهم السياق الإنساني، وصياغة أسئلة غير مألوفة، وتوظيف المعرفة أخلاقيًا. الإبداع البشري ينبع من التجربة، والوجدان، والخيال، ومن الاحتكاك بالواقع، لا من قواعد بيانات ضخمة فقط.

أما الركيزة الثالثة؛ فهي التركيز على المهارات الإنسانية العميقة: التعاطف، والحكمة، والقدرة على العمل الجماعي، والقيادة الأخلاقية، والمرونة في مواجهة الغموض. هذه مهارات لا يمكن برمجتها بالكامل، لكنها ستصبح الفارق الحقيقي بين الإنسان والآلة. التعليم الذي يهمل هذه الأبعاد، مهما بلغ تقدّمه التقني، يخرّج أفرادًا أكفاء تقنيًا لكنهم فقراء إنسانيًا.

ويفرض هذا التحوّل إعادة نظر جذرية في دور المعلّم. لم يَعُد المعلّم ناقلًا للمعلومة، بل أصبح مُيسِّرًا للتفكير، وشريكًا في البحث، وحارسًا للقيم. دوره أن يخلق بيئة آمنة للتجريب، وأن يشرعن الخطأ بوصفه جزءًا من التعلّم، وأن يربط المعرفة بالحياة، لا بالامتحان فقط. وهذا يتطلّب بدوره تغييرًا في إعداد المعلّمين، وفي المناهج التي تُدرَّس لهم.

كما يفرض العصر الجديد إعادة تعريف التقييم؛ فالامتحانات التي تقيس الحفظ لم تَعُد صالحة في زمن يمكن للآلة أن تجيب فيه عن أي سؤال. التقييم الحقيقي يجب أن يركّز على المسار: كيف فكّر الطالب؟ كيف تطوّرت فكرته؟ كيف دافع عن اختياراته؟ المشاريع طويلة الأمد، والعروض التحليلية، والمناقشات المفتوحة، تصبح أدوات أكثر صدقًا في قياس التعلّم الحقيقي.

ولا يمكن تجاهل البُعد الأخلاقي؛ فالذكاء الاصطناعي يطرح أسئلة عميقة حول الخصوصية، والتحيّز، وملكية المعرفة، وحدود الاعتماد على الآلة. التعليم الذي نريده هو تعليم يُنمّي الوعي النقدي بالتقنية، لا تعليم يُنتج مستخدمين سلبيين لها. فالتقدّم بلا بوصلة أخلاقية قد يتحوّل إلى خطر، لا إلى إنجاز.

في الختام، السؤال ليس: كيف نُدخل الذكاء الاصطناعي إلى التعليم؟ بل: كيف نُعيد تعريف التعليم في ضوء الذكاء الاصطناعي؟

التعليم الذي نريده هو تعليم يُخرّج إنسانًا قادرًا على الفهم لا الحفظ، وعلى السؤال لا التلقّي، وعلى التميز لا التقليد. تعليم لا يُنافس الآلة في ما تُجيده؛ بل يُنمّي في الإنسان ما لا تستطيع الآلة أن تكونه: الوعي، والمسؤولية، والمعنى.

وفي عصر سريع التغيّر، قد لا نعرف كل الإجابات، لكنّ التعليم الجيّد هو الذي يعلّمنا كيف نطرح الأسئلة الصحيحة، وكيف نبقى بشرًا في عالم تزداد فيه الآلات ذكاءً.

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

1 طريق الخطر «ريسوت- المغسيل»
سارة البريكي

2 لا باحثين عن عمل في عُمان بعد 2028
ناجي بن جمعة البلوشي

3 كيف تحمي عقل طفلك من الاختراق؟
علي سهيل المعشني (أبو زايد)

4 «مفاوضات مسقط» والحرب على إيران
د. سالم أحمد بخيت صفرار

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

مسقط.. عاصمة السلام

من قلب الأزمات والتهديدات والحشد العسكري والتوترات التي تشهدها منطقتنا، برزت السياسة الخارجية العُمانية الداعمة للحوار والسلام والاستقرار لتجمع إيران وأمريكا على طاولة المفاوضات، بعد أن كان اندلاع الحرب وشيكًا.

وبعد أن كانت أنظار العالم كله تتجه نحو المدمرات وحاملات الطائرات الأمريكية والمخزون الصاروخي الإيراني والمدن الصاروخية الإيرانية، تحوَّلت هذه الأنظار إلى عاصمة الحوار وحاملة مشعل السلام مسقط؛ حيث عُقدت أول جولة من المفاوضات الأمريكية الإيرانية والتي وصفها الطرفين بـ«الجيدة».

ولا يمكن لأحد أن ينكر الدور العُماني البنّاء في مثل هذه الأزمات؛ إذ تتمتع عُمان برصيد كبير من الثقة الدولية، يمكنها من القيام بدور الوساطة على أكمل وجه، إلى جانب الخبرة التي يتمتع بها مسؤولونا في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة للوصول إلى حلول يقبل بها الجميع، ويمكن البناء عليها في المستقبل لترسيخ دعائم الأمن والسلام.

وفي هذا السياق، نشير إلى أن الدور العُماني لا يقتصر على المفاوضات التي تستضيفها السلطنة وحسب؛ بل يكون لها دور ملموس في الكثير من الأزمات العالمية وتوّجت مساعيها بالنجاح في الكثير من القضايا.

إنَّ الحكمة العُمانية والدبلوماسية الرصينة التي تتمتع بها عُمان، نجحت في بث الطمأنينة والارتياح لدى كلا الطرفين، ومثّلت الجولة الأولى من المفاوضات بداية إيجابية للمسار التفاوضي الذي نأمل جميعًا أن يُتوَّج بإبرام صفقة تُجنِّب المنطقة ويلات الحرب والصراع، وتحوِّل الأنظار نحو العيش المشترك والاستقرار والسلام.

الرؤية

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

اختلاف المعايير بين مسقط والمحافظات

خلفان الطوقي

بين فترة وأخرى تصل لأشهر وأحيانًا لسنوات، أمرٌ بأحد الدوَّارات في أي من الولايات الواقعة خارج مُحافظة مسقط، وهذا الدوار يُوحي لمن يمر بجانبه أنَّه لا علاقة له بالصورة الجمالية لا من قريب أو بعيد، وأن التجميل سوف يصل إلى هذا الدوار في القريب العاجل، ولكن لا تغير في المشهد الذي لم يتغير منذ تسلُّمه من الشركة المنفذة، حينها أتساءل في نفسي عن هذه المنطقة: ألديها محافظ أو والٍ أو مجلس بلدي أو ممثل لها في مجلس الشورى أو غيرهم من المسؤولين؟ أم أنهم لا يرون ما أراه أو ألاحظه، علمًا بأنَّ هذا الدوار يعد جديدًا نسبيًا، لم يكمل ٨ أعوام تقريبًا.

ذكرتُ الدوار كمثال فقط، ولكن يُمكن لكل منَّا قياس المعايير الجمالية في شوارعنا وحدائقنا ومماشينا ومداخل ومخارج مخططاتنا الحضرية وتفاصيلها بين مسقط والمحافظات الأخرى، ويمكن لكل منَّا استحضار صورة من هنا وهناك، ليستطيع تخيل الفرق بين الصورتين.

> هذا التباين الملحوظ لا يُسيء لمفهوم سياسات اللامركزية أو تنمية المحافظات وحسب، لكنه يسيء لكل جهة ومسؤول، وإلى السمعة الجمالية والذهنية لعُمان

لا أحد ينكر أنه عادةً توجد فروق جمالية بين العاصمة وبقية المناطق، وبين المدينة والقرية، وهذا حاصل في كل أنحاء العالم، ويمكن استيعاب ذلك، ولكن أن يُقام مشروع، ويسمى ورقيًا بمشروع، وعندما تراه في أرض الواقع، تتمنى لو يعود الزمن وأنه لم ينفذ من الأساس، وكأنهم لم يقوموا بمشروع؛ بل أحدثوا تشوهات إضافية.

الكل بارك التوجه الحكومي نحو نهج اللامركزية وتنمية المحافظات، ومعلوم أن الانتقال إليها سوف يكون تدريجيًا ويستغرق وقتًا طويلًا، وهذا هو المعمول به إن أردنا نجاح التجربة، ومن وجهة نظري أن التجربة في طريقها الصحيح، ولا ضير في التدرج لضمان استدامة التجربة.

المقترح أن تكون المعايير موحدة؛ سواء كان المشروع في مسقط أو صحم، هيماء أو خصب، وغيرها من الولايات والمحافظات؛ لأنها في النهاية تخدم الأرض العُمانية ومواطنيها والمقيمين عليها، فليس من الإنصاف أن يُنفَّذ مشروع في مسقط بمعايير جمالية عالية، وفي بقية المناطق تكون المعايير دون المستوى، أو كما يُقال تندرًا باللهجة المحلية عن هكذا مشروع «قوم بو عبود» أو مشروع «مشي حالك».

هذا التباين الملحوظ لا يسيء لمفهوم سياسات اللامركزية أو تنمية المحافظات وحسب، لكنه يسيء لكل جهة ومسؤول، ويسيء إلى السمعة الجمالية والذهنية لعُمان بين مواطنيها وغيرهم، ولنا في صور التندر والتنمُّر التي تنتشر في وسائل التواصل الاجتماعي كالنَّار في الهشيم، العبرة والمثل.

والحل يكمن في التفاتة حكومية جادة ومسؤولة، وإصدار دليل استرشادي وخطة عمل تنفيذية لتفادي التباين المفرط والمخجل والمسيء.

هنا مسقط.. معًا نتقدم

د. محمد بن خلفان العاصمي

منذ بداية هذا الأسبوع، تشهد العاصمة مسقط حدثين مُهمين؛ الأول دولي والثاني محلي، ولعل ما يجمع أهمية الحدثين أنهما يمثلان الصورة الحديثة لسلطنة عُمان، الصورة التي تعكس التطور الذي شهدته الدولة خلال العقود الماضية ودورها الريادي الذي أصبح غير خافٍ على أحد؛ بل إن المكتسبات التي حققتها سلطنة عُمان على المستوى الداخلي والخارجي تُعد بحق أعجوبة عندما تُقاس بعمر الدول، وعندما تُقارن بمثيلاتها، وكل ذلك هو نتاج قيادة حكيمة جعلت من وضع البلاد في مكانتها الصحيحة هدفًا استراتيجيًا واجب التحقيق، وقد كان ذلك.

عندما تتفق جميع الأطراف المتصارِعة والمتنازِعة على أن تجري مفاوضاتها هنا في مسقط؛ فهذا أمر لم يحدث اعتباطًا؛ بل هو عبارة عن موثوقية ومأمونية نالتها سلطنة عُمان لتلعب دور الوسيط الذي يُمكن أن يقود هذه العملية إلى تحقيق غاياتها، وهذه الثقة لم تأتِ من فراغ؛ بل هي نتاج دبلوماسية واضحة ومبادئ سياسية راسخة، انتهجتها الدولة وتمسكت بها وقاومت من أجل الالتزام بها، فكسبت الاحترام والتقدير الدولي، ونالت إشادة واسعة من مراكز القوى السياسية العالمية، والمنظمات الدولية المعنية بالشأن السياسي.

سلطنة عُمان لديها نهج واضح في هذا الجانب الدبلوماسي؛ فهي لا تمارس الضغط على الأطراف المتحاورة، ولا تتدخل في المفاوضات إلّا إذا طُلب منها رأي أو مشورة، كما أنها تُهيئ الظروف المناسبة لسير المفاوضات بشكل سلس، وتقود العملية بحكمة عندما تجد أنها تسير إلى طريق مسدود، وعندما ترى أن الفشل أصبح أقرب من النجاح تعيد الأمور إلى مستوى الثقة بحكمة وحنكة سياسية عُمانية خاصة، ولذلك تدرك الأطراف أن الوصول إلى مسقط هو الطريق الأمثل لحل الأزمة، والأمثلة كثيرة على نجاح الدبلوماسية العُمانية في نزع فتيل أزمات كادت تعصف بالعالم والمنطقة.

يُدرك المفاوضون أن ما يحدث داخل الغرف المغلقة يظل سرًا أبديًا في سلطنة عُمان، لا يمكن الوصول إليه ولا يمكن استغلاله مهما تبدلت الأوضاع والظروف والمصالح؛ فالدولة ذات المبادئ الثابتة لا تتبدل مواقفها بتغير الظروف والمصالح، ولا تتلون من أجل تحقيق مآرب خاصة، ولا توجد لديها أجندة خاصة من وراء هذا الدور مثلما يحدث مع بعض الدول التي تشترط مقابل لرعاية المفاوضات، ولذلك اعتمدت المنظمات الدولية سلطنة عُمان كأهم الدول ذات السمعة الطيبة والقدرة على رعاية المفاوضات والوساطة الدولية لحل الأزمات.

وبينما اختتمت الجولة الأولى من هذه المفاوضات وفق إطارها المعلن، تنطلق في مسقط النسخة الرابعة من اللقاء الوطني المفتوح «معًا نتقدم»، هذا اللقاء السنوي الذي يجمع الحكومة بالمواطن، ويتم خلاله تقييم مراحل تنفيذ رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والذي يحظى برعاية كريمة من لدن المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم- حفظه الله ورعاه- والذي يحرص بشكل كبير على أن يتم على مستوى عالي من الشفافية والوضوح، ويرعاه في كل عام صاحب السمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، والذي يتابع بكل حرص التقدم الذي تحققه الرؤية عامًا بعد عام، ويقف على التحديات التي تواجه تحقيق مستهدفاتها والتحاور مع المختصين والاستماع إلى ملاحظات الموطن والذي هو هدف هذه الرؤية.

لقد حقق ملتقى «معًا نتقدم» نجاحًا باهرًا خلال الأعوام الماضية، وذلك لأسباب جوهرية تتمثل في مصداقية الطرح، وانتهاج سياسة ناجحة في استثمار الملتقى لتحقيق أهدافه من خلال التنويع في جلسات الحوار وإشراك المواطن في اختيار محاور الملتقى، التي يرى أنه من المهم تسليط الضوء عليها، ووضع المسؤول في مواجهة مباشرة مع المشاركين، واتساع فضاء الطرح إلى الحد الذي يحقق الفائدة المنشودة من هذا المنتدى الوطني الذي تغلب فيه مصلحة الوطن، وتعلى فيه ركائز التنمية المستدامة لغد مشرق لأجيال المستقبل.

منفعة الباحثين عن عمل والتقاعد المبكر في «معًا نتقدم»

د. محمد بن عوض المشيخي *

تفصلنا ساعات قليلة عن واحد من أهم الأحداث الوطنية المُهمة، إنه ملتقى «معًا نتقدم»، الذي يعكس توجهات الرأي العام العُماني بلا منازع؛ إذ أصبح بمثابة برلمان عُمان المفتوح بين المواطن والحكومة؛ بهدف تحقيق الشراكة الوطنية والعمل معًا من أجل رفع سقف الطموحات والآمال بالمجتمع العُماني، والحديث بصوت مرتفع لرفع شأن الوطن؛ لتبقى عُمان دائمًا وأبدًا رايتها مرفوعة وفي مقدمة دول العالم، من حيث الرخاء الاقتصادي والتنمية الشاملة والقوة الناعمة التي تعتمد على الإنجازات الوطنية والحضور السياسي، وقبل ذلك كله بعث التاريخ والتراث العريق للسلطنة التي أنعم الله عليها بقيادة رشيدة وحكيمة تهدف لتحقيق الرفاهية والأمن والأمان للجميع.

وبالفعل الأيام التي تحمل إنجازات شامخة لعُمان أصبحت حقيقة واقعة بجهود جبارة وغير مسبوقة تقودها واحدة من أنجح القيادات الوطنية المُحبة لهذا الوطن وقائدها سلطان الخير والعطاء حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه. ولقد تشرفت بالاطلاع عن قرب خلال زيارتي لمقر الأمانة العامة لمجلس الوزراء في مسقط يوم الخميس الماضي، على هذا العمل الوطني الرائع الذي ترك بصمة واضحة المعالم في الساحة الإعلامية؛ حيث تُصنع طموحات الوطن وتتحقق أحلام المواطن البسيط عبر النقاش الجاد الذي لا حدود ولا سقف لما يريده المجتمع العُماني، من خلال اختيار المواضيع والتصويت عليها لتكون بذلك حاضرة في هذا الملتقى، الذي أصبح عنوانًا مطبوعًا في القلوب والعقول، ويهدف بالدرجة الأولى إلى مد جسور الحوار الجاد الذي لا تنقصه الصراحة مع صناع القرار وأعضاء الحكومة في مختلف الوزارات والهيئات الحكومية، الذين يقودهم الواجب الوطني إلى مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض، بلا خناجر ولا وتكلُّف أو تميُّز؛ بل مثلهم مثل غيرهم من الحضور، وذلك لكي يتم توجيه بوصلة العمل الحكومي هذه المرة استرشادًا بآراء المواطن العُماني الذي لبَّى نداء الوطن من مختلف ولايات السلطنة من خلال التمثيل العادل لجميع فئات الشعب ذكورًا وإناثًا، وفي مختلف الفئات العمرية تحت سقف واحد، وما كان ذلك ليحدث لولا الاستعدادات المُبكرة وحسن التنظيم من الأمانة العامة التي تقودها كوكبة من أبناء عُمان المخلصين لله والوطن والسلطان بحكمة واقتدار؛ فهم يعملون بجهود مضاعفة لجعل هذا الملتقى في نسخته الرابعة مختلفًا عن غيره من المنتديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولربما كان الطرح في النسخة الثالثة ٢٠٢٥، أقوى من المجالس المنتخبة مثل مجلس الشورى.

مع انعقاد هذا الملتقى، يشهد بلدنا العزيز حراكًا وطنيًا في ظل النهضة العُمانية المتجددة التي تؤمن بأن المواطن أصبح شريكًا لا غنى عنه في صناعة القرارات الوطنية لتحقيق الطموحات الكبرى لهذا البلد العزيز، وبالطبع هذا واحدٌ من أهداف وغايات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» التي تتصدر المواضيع المطروحة في هذه النسخة الرابعة في يومها الأول بعنوان «رؤية عُمان ٢٠٤٠.. واقع الإنجاز وآفاق التقدم»، كما إن «تجويد الخدمات الحكومية لتعزيز الإنتاجية» يشكل قطب الرحى في القضايا والتحديات الوطنية المطروحة للنقاش؛ إذ إن الجودة في الأداء تعد واحدة من أبرز المحاور التي ستحظى بمكانة في أروقة هذا الملتقى المبارك. بينما مستقبل الصناعات الوطنية وآلية تطويرها في مقدمة الموضوعات المطروحة على بساط النقاش، والأهم من ذلك كله هو رفع سقف الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات التنموية من خلال اختيار أفضل السبل لتحقيق الأهداف الوطنية ونقل مختلف القطاعات الإنتاجية وخاصة الاقتصاد المعرفي والذكاء الصناعي نقلة نوعية.

ومن روائع الملتقى الثالث ٢٠٢٥، أنه شهد مشاركة ١٩ ألفًا في التصويت على المحاور، وقاد ذلك الحراك العنصر النسائي من الموظفات اللاتي طالبن بمناقشة نظام التقاعد المبكر التابع لمنظومة الحماية الاجتماعية وتسليط الضوء على بعض التحديات في ذلك النظام، من حيث عدم مناسبته للمرأة العاملة التي هي في الأساس أُمٌّ وتحتاج إلى وقت أطول في بيتها خارج العمل؛ إذ دار النقاش حول إمكانية تعديل بعض المواد المتعلقة بتقاعد المرأة العاملة، لكي تغادر العمل مبكرًا مع المحافظة على راتب تقاعدي مناسب ومشجِّع للخروج المبكر للتقاعد، إلّا أن ذلك لم يتحقق بعد؛ إذ الآمال معقودة على المسؤولين في مجلس إدارة صندوق الحماية الاجتماعية، وتحقيق الاستجابة السريعة لتلك المطالب التي نراها مشروعة للعنصر النسائي في هذا البلد؛ إذ سجَّلت منصة التصويت في الملتقى الثالث أكثر من ١٠ آلاف صوت لموظفات عُمانيات يطالبن بطرح نظام التقاعد للمناقشة والتعديل.

ويجب التذكير بأن ملف الباحثين عن عمل لم يغادر المنصات يومًا؛ لكونه يُعبِّر عن قضية وطنية من العيار الثقيل لم تجد حلولًا ناجعة حتى الآن، على الرغم من الحوار المفتوح طوال السنوات الماضية. وقد أوضح المسؤولون في وزارة العمل التحديات التي تواجه الوزارة في هذا المجال؛ حيث جرى الكشف عن دراستين تُطبخان على نارٍ هادئة في دهاليز الوزارة والمؤسسات الحكومية والأهلية التي لها علاقة مباشرة بذلك الملف المُتشعِّب والصعب. الدراسة الأولى تتمحور حول إمكانية منح الباحثين عن عمل راتبًا شهريًا مؤقتًا من صندوق الحماية الاجتماعية، أما الدراسة الثانية والاهم تتمثل في رفع الحد الأدنى لأجور العُمانيين العاملين في القطاع الخاص؛ حيث إن الحد الأدنى المطبق حاليًا لم يكن موفقًا، ويعود إلى عام ٢٠٢٠ ويخدم بالدرجة الأولى أصحاب الشركات، ولا ينصف بأي حال من الأحوال العامل العُماني الذي تكالبت عليه كل الأطراف، التي يُفترض منها أن تكون قراراتها متوازنة وعادلة. كما إن الحد الأدنى القائم حاليًا يُقلل من أهمية الشهادات العلمية ويثبِّط الاجتهاد في ميدان العلم؛ لعدم وجود حافز مادي يُقابل الشهادة الأكاديمية؛ إذ يقضي الوضع الحالي بفرض حد أدنى للأجور بغض النظر عن الشهادات العلمية، ويكتفي بـ٣٢٥ ريالًا حدًا أدنى للراتب الشهري فقط.

وأخيرًا.. على الرغم من مرور أكثر من عام على الملتقى الثالث، ونحن اليوم نشهد انعقاد الملتقى الرابع، لكن لم ترَ هذه الدراسات النور حتى الآن، ولذلك نحن بحاجة ماسة لتطوير الأداء وتحسينه في أروقة الوزارات ولجانها، التي عرفت بأن الداخل إليها مفقود والخارج منها مولود بكل أسف!

والسؤال المطروح الآن متى ينعم الشباب من الباحثين عن عمل بالمنفعة؟ وكذلك متى ترى دراسة رفع الحد الادنى للأجور إلى ٥٠٠ ريال لحاملي شهادة الدبلوم العام وما دون ذلك، النور؟

* **أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري**

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

الأربعاء.. جلسة «صُنع في الدقم» تستعرض رحلة تصدير المنتج المحلي

الدقم- العُمانية

تنظم المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، الأربعاء المقبل، أولى جلسات برنامج «الدقم الآن» لعام ٢٠٢٦، تحت عنوان «صُنع في الدقم» وذلك بمشاركة نخبة من المستثمرين والمشغّلين والشركاء في القطاع الصناعي واللوجستي.

وتأتي هذه الجلسة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام التجاري العالمي، بما في ذلك التغيرات في التعرفة الجمركية، ومتطلبات الامتثال، وتعقيدات سلاسل الإمداد، حيث باتت المواقع الصناعية تُقيَّم بشكل متزايد وفق قدرتها على تحويل الإنتاج إلى صادرات تصل إلى الأسواق في الوقت المحدد وبأقل قدر من التعقيدات التشغيلية.

وقال المهندس أحمد بن علي عكعاك، الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم: إن جلسة «صُنع في الدقم» ستركز على العوامل العملية التي تحوّل الإنتاج الصناعي إلى صادرات يمكن الاعتماد عليها، موضحًا أنها ستستعرض رحلة المنتج من مرحلة التصنيع وحتى الشحن، من خلال نماذج وتجارب واقعية لمستثمرين ومشغّلين رئيسين في الدقم.

وأضاف أن الجلسة ستسلط الضوء على العناصر التي تضمن ثبات المعايير التشغيلية وسلاسة العمليات وتسريع حركة البضائع من بوابة المصنع إلى السفينة، إلى جانب مناقشة متطلبات التوثيق، بما في ذلك بيانات الانبعاثات، التي يزداد طلب

المهندس أحمد بن علي عكعاك

الأسواق والمشترين عليها، مؤكدًا أن المشاركين سيحصلون على تصور عملي واضح لمفهوم الأداء التصديري الفاعل على أرض الواقع.

وتبرز أهمية هذا التوجه التشغيلي من خلال مؤشرات التجارة الخارجية لسلطنة عُمان؛ إذ تُظهر بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات للفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٥ أن إجمالي الصادرات السلعية بلغ ١٩,٣ مليار ريال عُماني، فيما ارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة ٩,٩ بالمائة لتصل إلى ٥,٦ مليار ريال عُماني مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، ما يعكس تنامي دور القطاعات الإنتاجية غير النفطية المعتمدة على كفاءة التشغيل وانتظام التسليم.

ومن المقرر أن تجمع جلسة «الدقم الآن» في شهر فبراير المستثمرين والمشغّلين والموردين والشركاء، لمناقشة كيفية بناء التنافسية الصناعية عمليًا، مع التركيز على مؤشرات الأداء، وتقليص الزمن التشغيلي، وضمان استمرارية وكفاءة عمليات التصدير بالتوازي مع تزايد أحجام الإنتاج. وتتمتع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بمقومات استراتيجية داعمة للنشاط الصناعي، مستفيدة من موقعها على بحر العرب وقربها من خطوط الملاحة الدولية الرئيسة، ما يجعلها بيئة جاذبة للشركات الباحثة عن مسارات تصدير مرنة وظروف تشغيل مستقرة وموثوقة.

بدء استقبال طلبات التمويل

33 مليون ريال من «إنماء» لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مسقط- العُمانية

أعلن صندوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «إنماء» بدء استقبال طلبات التمويل للعام الجديد ٢٠٢٦، وذلك في إطار جهوده المستمرة لتمكين رواد الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من حزمة المنتجات والخدمات التمويلية التي يقدمها الصندوق، دعمًا لمشاريعهم التجارية وتعزيزًا لدورها الحيوي في رفد الاقتصاد الوطني.

وقال يحيى بن صالح السيابي، رئيس قسم التسويق بصندوق «إنماء»، إن إجمالي المبلغ المرصود لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العام الحالي يبلغ ٣٣ مليون ريال عُماني، موزعًا على أفرع الصندوق في كل من صحار وصلالة إلى جانب المقر الرسمي بمسقط، مشيرًا إلى أن الصندوق سيواصل العمل بالآلية المعمول بها سابقًا من حيث الإجراءات والاشتراطات التي تتيح للمستفيدين الحصول على التمويل، بما يضمن استمرارية الدعم وتسهيل الوصول إلى الخدمات التمويلية.

وأوضح أن صندوق «إنماء» يولي أهمية كبيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان، مشيرًا إلى أن الصندوق يركز على نوعية المشروع وجدواه الاقتصادية بصرف النظر عن القطاع الذي ينتمي إليه، مع الاستمرار في دعم مختلف

يحيى بن صالح السيابي

القطاعات ذات الأولوية، وفي مقدمتها قطاع السياحة، وقطاع الخدمات، وقطاع البنية الأساسية والمواصلات، وقطاع النفط والغاز، وقطاع الصناعة، إضافة إلى قطاع التجارة.

وأضاف أن الصندوق يحرص على تشجيع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستمرارية ومواصلة أنشطتهم وعملياتهم التشغيلية، من خلال توفير فترات سداد مرنة للقروض التمويلية تصل إلى ثماني سنوات لبعض المنتجات التمويلية، بما يسهم في تخفيف الأعباء المالية على أصحاب المشاريع ودعم استدامة أعمالهم.

وأكد أن صندوق «إنماء» سيواصل خلال العام الجاري تقديم عدد من المزايا للعملاء الممولين، من بينها برنامج الزيارات الميدانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذي يهدف إلى متابعة المشاريع على أرض الواقع، ورصد أدائها، وتقديم التوجيه والإرشاد اللازم لأصحابها، ما يعزز من فرص نموها وتطويرها.

يشار إلى أن إجمالي التمويل الذي قدّمه صندوق «إنماء» للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال العام المنصرم بلغ نحو ٢٥ مليون ريال عُماني، استفاد منه ما يقارب ٣٦٦ مشروعًا صغيرًا ومتوسطًا في مختلف محافظات سلطنة عُمان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن شركة **ابو صالح البدري للتجارة والمقاولات** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1027102)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **توصية إلى شركة الشخص الواحد.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 31 مكرر من قانون الشركات التجارية 2019/18 وتعديلاته، تعلن شركة **ابو مدرك للتجارة** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1426478)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **تاجر فرد إلى شركة الشخص الواحد.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة **مرتفعات الجزي الماسية للتجارة** المقيدة بالسجل التجاري تحت رقم **(1191814)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **شركة توصية** إلى شركة **الشخص الواحد** وفقا للمادة (31) من قانون الشركات التجارية رقم (2019/18) وعلى كل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وذلك خلال مدة (30 يوما) من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة **عبدالله بن عامر بن محمد المعمري للتجارة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1471696)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بشناص
إعلان بيع قضائي

بناءً على طلب التنفيذ المدني رقم (2023/9102/353م) المقدم من طالب التنفيذ/ **محمد بن ناصر بن محمد المسكري** لتنفيذ الحكم الذي قضى بإلزام المنفذ ضده/ **إبراهيم بن محمد بن سعيد الزعابي.** بسداد مبلغ وقدره (-/11900 ر.ع).

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي - بالمزاد العلني - للعقار والذي سبق حجزه وذلك بمقر المحكمة الكائن بولاية شناص - الغريفة ابتداءً من الساعة **العاشرة** صباحاً من يوم **الثلاثاء** الموافق **2026/02/10م** تفاصيل العقار كالتالي:

م	نوع الاستعمال	الرقم	الموقع	المساحة	سعر بداية المزاد
1	سكني	س.ع (210)	ولاية شناص / أبو بقرة	600 م2	(-/3000 ر.ع) ثلاثة آلاف ريال عماني

فعلى راغبي الشراء مراجعة قسم التنفيذ بمحكمة شناص لمعاينة العقار محل البيع، وعلى أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً وإلا أعيد على ذمته في نفس الجلسة بأى ثمن ويعتبر محضر البيع سنداً تنفيذاً بفارق الثمن بالنسبة إليه عملا بأحكام المرسوم السلطاني رقم 2002/29 بإصدار قانون الإجراءات المدنية والتجارية.

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بالسيب
إعلان حكم لسريان الاستئناف

تعلن أمانة سر المحكمة الابتدائية بالسيب أنه بتاريخ **2025/1/20م** صدر حكم في الدعوى الجزائية رقم **2025/5100/17322م** لصالح/ **نبع جبال الحور** ضد/ **علي عبدالله سليمان محمد السيابي** وقضى فيها مدنيا على المحكوم عليه فيه بالآتي: **بإلزام المتهم بأن يؤدي للمدعية بالحق المدني/ شركة نبع جبال الحور ش.م.م مبلغ قدره (-/804 ر.ع ثمانمائة واربع ريالات عمانية)، وإلزامه بالمصاريف القضائية.**

ولما كان المحكوم ضده أو من ينوب عنه لم يحضر جلسة النطق بالحكم وتعذر إعلانه بالطرق العادية، فإن هذا النشر يعتبر إعلاناً له بالحكم طبقاً للمادتين (204،11) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2002/29م.

أمانة سر المحكمة

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **مؤسسة القناطير المتطورة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1320140)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة يوسفي لخدمات التموين** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1405358)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة جبال شناص الرائدة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1321025)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **مشاريع الغيبر المتحدة** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1095336)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(محدودة المسؤولية)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

علي بن محمد بن علي العامري

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 2908
الكائنة في ولاية السيب
بالمربع: المرحلة 1
والبالغ مساحتها: 620 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٠١٣٤
في الفئة ٢ من أجل السلع / الخدمات:
دهانات (بيع الدهنات المركبات)، ورنيش، طلاءات الخشب دهانات، مواد ألوان الخشب، أصباغ.
باسم: كامران للاستثمار الحديث
الجنسية: عمانية
العنوان: ص.ب: ٣١٤ ر.ب: ٣١٤، محافظة مسقط، ولاية السيب، الموالح الجنوبية، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٨/٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٩٦٩٢
في الفئة ٤١ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات تعليمية مقدمة من ذوي الاحتياجات الخاصة.
باسم: منى صالح للأعمال
الجنسية: عمانية
العنوان: ص.ب: ٥٨ ر.ب: ١١١، السيب الجديدة، ولاية السيب، محافظة مسقط، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٧/٢٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٥١٥١
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للأدوات والأجهزة الطبية وأجهزة تقويم الأعضاء.
باسم: الميناء الجديد الدولية
الجنسية: عمانية
العنوان: شارع البركات، ر.ب: ١٢١، ص.ب: ١٢١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/١/١٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣١٢٠
في الفئة ٤٢ من أجل السلع / الخدمات:
أجراء التحاليل بغرض استغلال حقول البترول، الأبحاث التكنولوجية، فحص آبار البترول، فحص المواد، إجراء دراسات المشاريع التقنية، المسح الجيولوجي، مسح حقول البترول، تصميم تصميم صناعي، تخطيط المدن، المسح، استشارات في مجال توفير الطاقة، التمثيل الرقمي للوثائق مسح، توفير المعلومات العلمية، تسجيل استهلاك الطاقة.
باسم: حلول الطاقة المتكاملة
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ١٠٠ ص.ب: ١٠١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١١/٥

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٨١٩
في الفئة ٢٩ من أجل السلع / الخدمات:
بندق معالج، توت، محفوظ، غواكامولي هريس أفوكادو، حلقات البصل، فلافل، عصير ليمون للاستعمال المطبخي، لحم مجفد، حليب الشوفان، كريم أساسه خضراوات، خضراوات مجففة، زيت بكر ممتاز، إسكامول يرقات نمل محضرة صالحة للأكل، ذرة حلوة غير معالجة.
باسم: شركة الدار للاستثمار والتنمية
الجنسية: عمانية
العنوان: ص.ب: ١٠٢ ر.ب: ١٣٠، محافظة مسقط، ولاية بوشر، العذيبة الشمالية، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١٢/٣٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٨٢٠
في الفئة ٤٢ من أجل السلع / الخدمات:
برمجة الحاسوب، تصميم برامج حاسوبية، تحديث برامج حاسوب، استشارات في مجال تصميم وتطوير أجهزة الحاسوب، استرجاع بيانات الحاسوب، صيانة برامج حاسوب، تحليل أنظمة حاسوب، نسخ برامج الحاسوب، تحويل البيانات من وسائط مادية إلى إلكترونية، إنشاء وصيانة المواقع على شبكة الإنترنت للآخرين، تفعيل مواقع الإنترنت..
باسم: الحصان الأبيض لتقنية المعلومات والخدمات
الجنسية: عمانية
العنوان: محافظة مسقط، ولاية بوشر، الخوير الجنوبية، المها، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١٢/٣٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٨٢٥٥٣
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المقاهي.
باسم : مرابيع سوني للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ١١٢ ر.ب: ١١٢، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٤/١٢/٩

تأكيد جاهزية محافظة شمال الباطنة لجذب استثمارات عالية الجودة

«منتدى صحار للاستثمار» يضع الأُطر الاستراتيجية لترسيخ المكانة الصناعية واللوجستية والتجارية

- الفرص الاستثمارية الواعدة في المحافظة تُسهم في خلق فرص عمل ونقل التكنولوجيا
- تأكيد أهمية توسيع نطاق الاستثمارات المستدامة والخضراء ومبادرات الاقتصاد الدائري
- الدعوة لطرح حلول تمويلية للمشاريع الاستراتيجية بمشاركة البنوك والصناديق الاستثمارية

صحار- هند بنت سعيد الحمدانية

مع إسدال الستار على أعمال منتدى صحار للاستثمار ٢٠٢٦، تنطلق مرحلة جديدة من العمل الوطني في هذه المدينة الواعدة، التي أصبحت مركزًا مؤثرًا في مسيرة نمو اقتصادنا الوطني، وعكست التزام سلطنة عُمان بتعزيز بيئة الاستثمار ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام؛ بما يتماشى مع رؤية عُمان ٢٠٤٠، والتوجه الوطني نحو التنويع والابتكار والتنافسية وريادة القطاع الخاص.

المنتدى الذي افتتحه قبل أيام معالي قيس بن محمد اليوسف رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، جمعَ كبار ممثلي الحكومة، والمستثمرين المحليين والدوليين، والمؤسسات المالية، وقادة الأعمال، والأكاديميين، وشركاء التنمية؛ إذ بلغ إجمالي عدد المشاركين هذه النسخة من المنتدى ٩٢٩ مشاركًا؛ منهم أكثر من ٣٣٩ مشاركًا من خارج سلطنة عُمان، يمثلون ٣٢ دولة.

وضمن فعاليات المنتدى، نفَّذ ٢٠٠ من المشاركين الدوليين زيارات عمل للمناطق الصناعية في صحار، علاوة على أن المنتدى شهد طرح نحو ٥٠ فرصة استثمارية مؤطرة بقيمة تصل الى نحو ٣٠٠ مليون ريال عُماني، في خطوة تعكس حجم الزخم الذي نجح المنتدى في تحقيقه. وشهد المنتدى توقيع مذكرتي تفاهم؛ منها مذكرة تفاهم بين غرفة تجارة وصناعة عُمان فرع محافظة شمال الباطنة، وشركة جندال شديد لإنشاء مصانع تحويلية في قطاع الحديد والصلب، فضلًا عن توقيع ٥ اتفاقيات اقتصادية.

مزايا استراتيجية

ومثّل المنتدى بيئة مواتية لعقد ١٣٤ لقاءً ثنائيًا، في ٨ قطاعات شملت المواد الغذائية، وصناعات الحديد، والتعدين، والبلاستيك، وصناعات إعادة التدوير، والصناعات المساندة للصناعات الثقيلة، والصناعات الطبية، وصناعات الألمنيوم. وتركزت النقاشات خلال جلسات المنتدى حول المزايا الاستراتيجية والتنافسية لمدينة صحار كبوابة صناعية ولوجستية وتجارية، فضلًا عن جاهزية محافظة شمال الباطنة لجذب استثمارات عالية الجودة تُسهم في خلق فرص عمل، ونقل التكنولوجيا.

وأكد المنتدى الدور المتنامي لمدينة صحار كوجهة رائدة للاستثمار في سلطنة عُمان والمنطقة، مدعومةً بنظامها الصناعي واللوجستي المتكامل، وبنيتها الاساسية المتطورة، ومجموعة مشاريعها الاستراتيجية المتنامية، وزيادة الصادرات ذات القيمة المضافة.

وخلال هذه النسخة، ناقش المنتدى- ضمن مجموعة من الجلسات الحوارية والنقاشية- عدة مواضيع استراتيجية؛ منها: «صحار الجديدة.. بوابة الاستثمارات الصناعية والتقنية»، و«تعزيز بيئة الاستثمار.. ركائز التمويل واللوجستيات والاستدامة»، و«قطاعات النمو.. فرص استثمارية في صناعات المستقبل «، و«كيف تُحفِّز صحار سلاسل الامداد الصناعية»، إلى جانب مناقشة موضوع «القطاعات المستقبلية.. الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والتقنيات النظيفة». وحضر الابتكار الصناعي في صحار، بقوة ضمن المناقشات، بهدف استشراف الفرص التي تنتظر مستثمري الغد.

جاهزية الاستثمار

وأكد المشاركون في أعمال المنتدى على عدد من الأولويات المشتركة، في مقدمتها تعزيز جاهزية الاستثمار من خلال الوضوح والسرعة والشفافية في التراخيص والموافقات، إلى جانب تطوير تنافسية صحار كمركز إقليمي للخدمات اللوجستية والصناعية من خلال التميز التشغيلي، وتحسين الربط، وتقديم خدمات متطورة.

وشدد المشاركون على أهمية توسيع نطاق الاستثمارات المستدامة والخضراء؛ بما في ذلك مبادرات الاقتصاد الدائري والصناعات منخفضة الكربون والصناعات الابتكارية.

وحثَّ المشاركون في المنتدى على توفير حلول تمويلية للمشاريع الاستراتيجية من خلال البنوك والصناديق والشراكات الاستثمارية، بجانب تعزيز القيمة المحلية المضافة من خلال تقوية سلاسل التوريد، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين جاهزية القوى العاملة.

واستجابةً للفرص والتحديات التي حددتها النقاشات المستفيضة بالمنتدى، وسعيًا لتحويل الحوار إلى نتائج ملموسة، اقترح المنتدى جُملة من التوصيات، التي يؤمل من الجهات المعنية السعي لتحقيقها، وإبلاغها للمستثمرين، وحملت هذه التوصيات مسمى «مقترح صحار للاستثمار ٢٠٢٦».

تحسين تجربة المستثمر

وتضمنت التوصيات ضرورة العمل على تحسين تجربة المستثمر وتقليل وقت بدء الاستثمار، وإطلاق «مسار الاستثمار الأخضر» لتسريع وتيرة تنفيذ المشاريع المتوافقة مع الخطط الخمسية ورؤية «عُمان ٢٠٤٠». ودعت التوصيات إلى اعتماد برنامج تنافسية الخدمات اللوجستية في صحار لتعزيز مكانة صحار في سلاسل التوريد الإقليمية والعالمية. ونادى المشاركون في المنتدى بإنشاء مجمع صحار للصناعات الخضراء؛ لجعل صحار نموذجًا إقليميًا للتنمية الصناعية المستدامة. واشتمل «مقترح صحار للاستثمار» تبنِّي برنامج لإعداد المشاريع ودعم الجدوى الاقتصادية لتحويل الاهتمام إلى صفقات موقعة وإتمام عمليات التمويل، بالتوازي مع تعزيز المحتوى المحلي وتطوير سلاسل التوريد لتحقيق أقصى قيمة وطنية. وأكدت التوصيات ضرورة تطوير جاهزية القوى العاملة وتحويل المهارات إلى وظائف، لضمان استدامة التوظيف والإنتاجية من خلال برامج تأهيل وتدريب مستدامة.

وأعرب المشاركون في المنتدى عن دعمهم لاستمرارية الترويج الدولي لصحار ومحافظة شمال الباطنة، كوجهة استثمارية جاذبة؛ بفضل ما تتمتع به من بنية أساسية ومزايا تنافسية، مقترحين تنفيذ ذلك من خلال البعثات الدبلوماسية والمكاتب التجارية والمشاركة في الفعاليات المحلية والاقليمية والدولية. ودعا المشاركون إلى تشكيل فريق عمل لمتابعة تنفيذ التوصيات؛ لتحقيق الأثر الأكبر من هذا المنتدى واستدامة مخرجاته، مع مواصلة تنظيم المنتدى بصيغته الدولية كل عام.

تأكيد أهمية تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحسين جاهزية القوى العاملة

توصيات بتحسين تجربة المستثمر وتقليل وقت بدء الاستثمار

اقتراح بإطلاق «مسار الاستثمار الأخضر» في صحار

العمل على ترسيخ صحار نموذجًا إقليميًا للتنمية الصناعية المستدامة

الدعوة لتعزيز المحتوى المحلي وتطوير سلاسل التوريد الوطنية

مجموعة فنادق «روف» تستعد لإطلاق مشروعات عقارية في الدقم

الدقم- الرؤية

أكدت مجموعة فنادق «روف» (Rove) استعدادها للاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم عبر إقامة مركز تجاري ومبنى متعدد الاستخدامات يضم مكاتب بعلامة «روف» المعروفة بتصاميمها العصرية والأنيقة.

وزار مسؤولون من المجموعة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم؛ للاطلاع على البنية الأساسية بالمنطقة ومقومات الاستثمار فيها ودراسة المواقع المناسبة لاستثمار المجموعة. وجاءت الزيارة بعد توقيع شركة «ليو» للتطوير العقاري اتفاقية شراكة استراتيجية مع «روف» لإطلاق سلسلة من المشاريع العقارية في محافظة مسقط والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بقيمة استثمارية تبلغ ٣٠٠ مليون ريال عُماني.

وعبر بول بريدجر الرئيس التنفيذي للعمليات بمجموعة فنادق «روف» عن سعادته بزيارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وقال إنَّ الزيارة أتاحت الفرصة للاطلاع على رؤى قيّمة حول المخطط السياحي الشامل، ولمس الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها المدينة باعتبارها وجهة سياحية واعدة. وأكد أن النقاشات التي دارت أثناء الزيارة كانت مثمرة وملهمة، إذ سلطت الضوء على الرؤية الاستراتيجية والالتزام طويل الأمد بتطوير قطاع سياحي مستدام وجاذب في الدقم.

واطلع وفد المجموعة خلال الزيارة على المخطط السياحي المتكامل في المنطقة السياحية بالدقم، وما يتضمنه من مشاريع فندقية ومنتجعات سياحية ومرافق ترفيهية ومراكز تجارية وخدمية ومساحات عامة وشواطئ مهيأة للاستثمار، إلى جانب عدد من المواقع الاستراتيجية ومخططات التطوير العمراني والفرص الاستثمارية المتاحة، إضافة إلى التسهيلات والحوافز التي تقدمها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والتي جعلتها بيئة جاذبة للاستثمارات الإقليمية والعالمية ووجهة مفضلة لاستقطاب العلامات التجارية الدولية.

يُشار إلى أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تضم مناطق استثمارية متنوعة في القطاعات الصناعية المختلفة والطاقة المتجددة والسياحة والتطوير العقاري والخدمات اللوجستية والأنشطة التجارية، ويتيح الموقع الاستراتيجي للمنطقة على بحر العرب المفتوح على المحيط الهندي العديد من الفرص للمستثمرين الراغبين في تأسيس المشروعات السياحية ومشروعات التطوير العقاري والاستفادة من المقومات الطبيعية والحوافز والتسهيلات الاستثمارية والبنية الأساسية المتكاملة التي تضع الدقم على خارطة أبرز المناطق الاقتصادية متعددة الاستثمارات بالمنطقة.

مع ذكرى التدشين الرسمي.. تصدير 633 شحنة من «مصفاة الدقم» إلى الأسواق العالمية

الدقم- العُمانية

يمثّل السابع من فبراير محطة مفصلية في مسيرة مصفاة الدقم؛ إذ يوافق ذكرى التدشين الرسمي للمصفاة في السابع من شهر فبراير من عام ٢٠٢٤، في مناسبة تاريخية شرفها حضرةُ صاحب الجلالة السّلطان هيثم بن طارق المعظّم- حفظه الله ورعاه- وأخوه صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة -حفظه الله.

وقد شكّلت تلك الزيارة إعلانًا حقيقيًا لانطلاق مرحلة جديدة، انتقلت فيها الرؤية من التخطيط إلى التنفيذ، وترسّخت خلالها أسس شراكة استراتيجية ذات بعد إقليمي واقتصادي طويل المدى.

وأكد المهندس عبدالله بن سالم العجمي الرئيس التنفيذي لمصفاة الدقم إنه منذ تلك اللحظة، اتجهت المسيرة نحو ترسيخ نموذج تشغيلي يقوم على المسؤولية، وتعزيز القدرات، وتحقيق قيمة مستدامة. وأضاف أنه منذ بدء العمليات التشغيلية، تم تصدير ٦٣٣ شحنة إلى الأسواق العالمية، من بينها ٢٨٤ شحنة خلال عام ٢٠٢٥، في مؤشر واضح على تطوّر الأداء، واستقرار العمليات، والقدرة على العمل بكفاءة متزايدة وعلى نطاق واسع.

وأشار إلى أن من أبرز إنجازات المصفاة تحقيق تطوّر ملموس في أدائها التشغيلي؛ حيث ارتفعت الطاقة التشغيلية من ٢٣٠ ألف برميل يوميًا إلى ٢٥٥ ألف برميل يوميًا، لتصل إلى ١١٠ بالمائة من طاقتها التشغيلية، موضحًا أن هذا المستوى من الأداء يعكس فاعلية جهود التحسين التشغيلي، ويؤكد قدرة مصفاة الدقم على تعزيز معدلات الإنتاج وتحقيق كفاءة أعلى مع الحفاظ على الاستقرار والموثوقية والانضباط التشغيلي. وأكد الرئيس التنفيذي لمصفاة الدقم أن منظومة الإمداد شهدت تطورًا متسارعًا؛ حيث توسّعت مصادر التغذية من دولتين في المراحل الأولى إلى اثنتي عشرة دولة. ما أسهم في تعزيز مرونة سلاسل الإمداد، ودعم استمرارية التشغيل، ورفع مستوى الجاهزية للتعامل مع متغيرات الأسواق العالمية.

وقال إنه على الصعيد المالي، شكّل شهر مارس ٢٠٢٥ محطة بارزة بالإفراج عن ضمان المساهمين بقيمة ٤ مليارات دولار أمريكي بعد اجتياز اختبار موثوقية المقرضين وهو إنجاز عكس مستوى الثقة المتحقق نتيجة الأداء المتزن، والانضباط المؤسسي، ونموذج التشغيل المتماسك. وأضاف أن هذه المسيرة تُجسّد مكانة مصفاة الدقم كنموذج تشغيلي راسخ، يقوم على العمل المنهجي، وحُسن التخطيط، والتطوير المستمر في أسلوب الأداء، مبينًا أن المسيرة تتجلّى ملامحها في ما تحققه من نتائج متراكمة، وما تؤسّسه من قاعدة متينة تدعم استدامة العمل في المراحل المقبلة. وأوضح أن الإنفاق على المحتوى المحلي في مجالي المشتريات والخدمات خلال عام ٢٠٢٥ بلغ ما يعادل ١٢ بالمائة من إجمالي الإنفاق لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار التزام المصفاة المستمر بتعزيز المحتوى المحلي والعمل جنبًا إلى جنب مع المجتمع المحلي.

أكدت لـ«الرؤية» أن السلطنة تعزّز قدراتها لتكون رائدة إقليميا في قطاع الفضاء

مديرة الاستشارات السيبرانية بـ«ديلويت»: التزام المؤسسات بحماية البيانات الشخصية «فرصة استراتيجية» لتعزيز الثقة الرقمية في عُمان

نوظف تقنيات متقدمة للرصد الاستباقي للتهديدات السيبرانية

بعض المؤسسات تغفل عن خطر تسرب المعلومات الشخصية خلال توظيف الذكاء الاصطناعي

سيمران أديتاني

الرؤية- سارة العبرية

قالت سيمران أديتاني مديرة الاستشارات السيبرانية بشركة ديلويت، إن التزام المؤسسات بمتطلبات قانون حماية البيانات الشخصية في سلطنة عُمان يشكّل فرصة استراتيجية لتعزيز الثقة وتسريع الابتكار، مؤكدة أن نجاح مواءمة برامج الخصوصية وحوكمة البيانات يمكن تعزيزه من خلال تبنّي أُطر قائمة على المخاطر ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية هي: الكادر البشري، والعمليات، والتكنولوجيا، بما ينسجم مع الأهداف الوطنية للاقتصاد الرقمي والشفافية، ويحدّ من المخاطر ضمن ضوابط واضحة ومحددة.

وأضافت -في حوار خاص لـ«الرؤية»-، أن سلطنة عُمان أظهرت التزاما قويًّا بتعزيز موقعها لتكون رائدةً إقليما في قطاع الفضاء في مسارٍ يُشكّل إحدى ركائز رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وذلك عبر استضافة مؤتمر الشرق الأوسط للفضاء خلال الأيام الماضية، مشيرة إلى أن هذا الطموح يستدعي مواجهة تحدٍّ مُعقّد يتمثّل في تأمين البنية الأساسية للأقمار الاصطناعية ضدّ التهديدات السيبرانيّة المتقدّمة؛ وهذا الملف شكّلا أحد محاور التّركيز في «أكاديميّة الجيل القادم من قادة CIO وCISO التي استضافتها ديلويت الأسبوع الماضي.

وأوضحت أديتاني: «يقوم النهج الاستشرافي على توظيف تقنياتٍ متقدّمة مثل تقنيّة Silent Shield لدى ديلويت، بما يَضمن الرصد الاستباقيّ للتهديدات والكشف المبكّر عنها، وعند الجمع بين هذه التقنيّة والمهارات القياديّة المختصّة التي تُنمّيها فعالياتٌ مثل «أكاديميّة الجيل القادم من قادة CIO وCISO»، نُعزّز قدرتنا على تزويد عملائنا بالأساس الآمن الذي يَحتاجونه لتحويل الأهداف الطّموحة إلى واقعٍ ملموس».

وبينت أن دور المدير التنفيذيّ لتقنيّة المعلومات (CIO) والمدير التنفيذيّ لأمن المعلومات (CISO) تطور بصورة جذرية، من «حُرّاس التكنولوجيا» إلى مُيسِّرين للأعمال ومُحرِّكاتٍ للقيمة، بالتوازي مع ضمان الامتثال للمتطلّبات التنظيمية وإدارة مخاطر المؤسّسة، لافتة إلى أنه في ظلّ تبنّي استراتيجيّات الذّكاء الاصطناعيّ والحوسبة السّحابيّة، تحوّل تقييم المخاطر المرتبطة بهما إلى قرارٍ استراتيجيّ يُتّخذ على مستوى مجلس الإدارة، بما يحمله من تداعياتٍ تنظيميّة وماليّة فضلاً عن تداعيات قد تطال سمعة المؤسّسة، وأن هذا الواقع يفرض على المدراء التنفيذيّين لتقنيّة المعلومات وأمن المعلومات المشاركة في اجتماعات مجالس الإدارة للمساهمة في صنع القرار واستكمال دورهم».

وذكرت مديرة الاستشارات السيبرانية بشركة ديلويت: «يتحمّل المدير التنفيذيّ لتقنية المعلومات اليوم مسؤولية التأكّد من أنّ التحول الرّقمي يولّد القيمة، مع بناء ضوابط حَوْكَمة البيانات ضمن المنظومة منذ مراحلة التصميم، وفي المقابل، لم يعُد دور المدير التنفيذيّ لأمن المعلومات يقتصر على الدفاع السيبراني؛ بل بات مؤتمنًا على الثقة الرقمية؛ حيث لا يُشرف على تشغيل ضوابط الأمن فحسب، بل أيضًا على القدرة على الصمود، ومخاطر الأطراف الثّالثة، وبصورةٍ متزايدة، حَوْكَمة الخصوصيّة والذّكاء الاصطناعي».

وقالت إن المؤسّسات تعتمد بصورة متزايدة على الذكاء الاصطناعي ودمجه في ممارساتها اليومية، وفي ظلّ استبدال المعاملات الورقية واليدوية والأساليب التقليدية بحلول الذكاء الاصطناعي، وتحسين توظيف الموارد، وأتمتة العمليات الروبوتيّة، غالبًا ما يُغفِل خطر تسرُّب البيانات الشخصيّة إلى منظومات الذكاء الاصطناعي، وهذا الخطر يعد من أكثر المخاطر التي يُستهان بها، وقد يُفضي إلى تعرُّض البيانات للتسريب والانكشاف وحدوث اختراقاتٍ لدى المؤسّسات».

وبيّنت أديتاني: «تبدو معظمُ منظومات الذكاء الاصطناعي بالنسبة إلينا ك«صندوقٍ أسود»؛ إذ نجهل الخوارزميّات المُستخدمة، والتّحيّزات التي قد تُنتجها، وكيف يُمكننا حذفُ البيانات بعد إدخالها، ومَن يطّلع عليها، ومُدّة الاحتفاظ بها، ولأيّ أغراض قد تُستخدم، ويُنشِئ ذلك نقاطًا عمياء قد تُعالج ضمنها منظوماتُ الذكاء الاصطناعي بياناتٍ شخصية أو حساسة لغاياتٍ غير مُصدق عليها أو خارج الولايات القضائيّة المُعتمدة، ما قد يقود إلى حالات عدم امتثالٍ للمتطلّبات التّنظيميّة».

وتابعت قائلة إن تَنامي مخاطرُ إعادة كشف الهويّة وفكّ التّشفير، وتَتفاقم بفعل تهديد «احصد الآن، وفُكّ التّشفير لاحقًا (Harvest Now, Decrypt Later)»؛ حيث تقوم جهاتٌ مُعادية اليوم بسحب بياناتٍ مُشفّرة من المؤسّسات واستخراجها والاحتفاظ بها، على أساس أنّ الحواسيبُ الكمّيّة في المستقبل ستُصبح قادرةً على تعطيل فعاليّة التشفير المُستخدَم اليوم، ومع أنّ المؤسّسات اعتادت الاستثمار في إخفاء الهويّة والتّشفير، فإنّ التقدّم على صعيد الذّكاء الاصطناعيّ وبدايات حقبة الكمّ يُظهران أنّ هذه الضّمانات لم تَعُد كافية وحدها، ومن هنا تَبرز أهميّةُ التنظيم الاستباقيّ لمعالجة هذا التحدّي».

وذكرت أن الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، يتّخذ خطواتٍ احترازية عبر القانون الأوروبي الكمّي للاستعداد للعصر الكمّي وما يحمله من تحديّات، وبالنسبة إلى المؤسّسات، يُعدّ التّخطيط لضوابط حماية البيانات بعد حلول العصر الكمّي ضرورةً مُلحّة اليوم لخوض هذه المعركة وتَحصين الثّقة للمستقبل، مع ضرورة تسليط الضوء على سبب تركيز لوائح الخصوصيّة على تقليل البيانات، وحصر الغرض من المعالجة، وتحديد مُدّة الاحتفاظ بها، وإجراء تقييماتٍ مستمرّة للمخاطر، وجميعها تصبّ في خانة مبادئ خصوصيّة البيانات التي لا تزال تُشكّل جوهر حماية البيانات الشخصيّة في عصر الذكاء الاصطناعي».

وترى أديتاني أنه من الأخطاء الأكثر شيوعًا في هذا الصدد التّعامل مع الخصوصيّة على أنّها مُجرَّد خطوة روتينيّة لاستيفاء الامتثال وليس منظومة تشغيليّة مُتكاملة، مبينة: «السياسات موجودة، لكنّها قد تنفصل عن تطبيق الضوابط على أرض الواقع، فتتجاوز مبادئ «الخصوصيّة حسب التّصميم» أو اتّخاذ القرارات استنادًا إلى مخاطر الخصوصيّة، وبِفعل هذه العوامل، تصعب الاستجابة لاستفسارات الجهات التّنظيميّة وطلبات أصحاب البيانات، بل حتّى لحوادث خرق البيانات».

ولفتت إلى أن غياب ثقافة الخصوصيّة يعد مشكلة أخرى شائعة في القطاع، وغالبًا ما ينظر كثيرون إلى الخصوصيّة على أنها مسؤولية الفِرَق القانونية أو فِرَق الامتثال، فيما تجري المعالجةُ الفعليّة للبيانات على مستوى وحدات الأعمال الأساسية، والموارد البشرية، وتقنيّة المعلومات، وغيرها، ومن دون مسؤولية واضحة مُدمَجة في الأدوار والحوافز، تبقى السياسات نظرية، ويظل المستخدمون غيرَ مدركين لأثرهم على امتداد دورة حياة إدارة البيانات الشخصيّة.

وقالت: «في المُحصّلة، نادرًا ما تنجم إخفاقات الخصوصية عن نقصٍ في الوثائق أو البرمجيّات؛ بل ترتبط غالبًا بضعف التنفيذ وبغياب دمج متطلبات الخصوصيّة في العمليّات التشغيلية، الأمر الذي يتطلّب ترسيخ ثقافةٍ مؤسّسيّة تُراعي الخصوصية».

«الوطنية للتمويل» تحتفل بعام من الإنجازات والنجاحات الجماعية

مسقط- الرؤية

نظّمت الوطنية للتمويل- شركة التمويل الرائدة في سلطنة عُمان- حفلها السنوي للموظفين مؤخرًا، احتفاءً بالإنجازات التي تحققت خلال عام ٢٠٢٥، إذ شهد الحفل حضور الإدارة العليا وموظفي الشركة من مختلف الفروع، في أجواء إيجابية عكست روح الفريق الواحد. وتضمن الحفل تكريم الجهود الفردية، والاحتفاء بالنجاح الجماعي، مع التأكيد على الدور المحوري للتفاني والعمل المتواصل في ترسيخ مكانة الوطنية للتمويل كإحدى الشركات الرائدة في القطاع غير المصرفي في سلطنة عُمان.

وجاء شعار الحفل «ريادتنا بوحدتنا: كوادرنا، قيمنا، حضورنا القيادي. فريق واحد، ومسيرة مُشتركة»، ليؤكد مجددًا إيمان الوطنية للتمويل بأن الريادة تُقاس بما ينجزه الفريق معا، وبالقرارات التي يتخذها بشكل جماعي.

ومن خلال تعزيز الثقة، والاستثمار في قادة المستقبل، وتمكين الموظفين من تحمّل المسؤولية، وقياس النجاح من خلال الأثر، تواصل الوطنية للتمويل بناء قوة عاملة موحّدة وهادفة تتقدم معًا، مما يعزز مكانتها كشركة رائدة في السوق، ويجسد التزامها العميق تجاه موظفيها.

وتواصل الوطنية للتمويل تعزيز مكانتها الريادية في القطاع المالي، مستحوذةً على حصة سوقية رائدة بلغت ٥٠٪، وهي الأعلى على في قطاع التأجير والتمويل غير المصرفي. وانطلاقًا من استراتيجيتها التشغيلية المنضبطة ورؤيتها الاستراتيجية الواضحة، واصلت الشركة تحقيق أداء مالي متميز قوي ومستدام، متفوقةً في مختلف مجالات أعمالها، ومُرسِّخةً معايير متقدمة في القطاع.

وقد تُوِّج هذا الأداء بحصول الوطنية للتمويل على عدد من الجوائز المرموقة خلال عام ٢٠٢٥، من أبرزها شهادة الشركات المُجيدة – الفئة (أ) التي منحتها وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار.

وطارق بن سليمان الفارسي، الرئيس التنفيذي للوطنية للتمويل: «يمثل هذا اللقاء محطة هامة للاحتفاء ليس فقط بإنجازات العام الماضي، بل أيضًا للتطلع إلى المستقبل بروح متجددة وعزيمة ثابتة، ويستند نجاحنا بشكل أساسي على كفاءة فريقنا المتميز وتفانيه وابتكاره، فكل إنجاز حققناه يعكس التزامهم الراسخ وإبداعهم وإيمانهم برؤيتنا المشتركة».

وسلطت هذه المناسبة الضوء على أحد أبر إنجازات عام ٢٠٢٥، والمتمثل في التطبيق الناجح لإطار استراتيجية الاستدامة لدى الوطنية للتمويل، الذي يدمج مبادئ الاستدامة في جميع جوانب عملياتها، إذ يرتكز هذا الإطار على أربعة محاور أساسية: البيئة، والمسؤولية الاجتماعية، والعمليات، والحوكمة، ويجسد رؤية الشركة في الريادة كمزود لحلول مالية شاملة ملتزم بأعلى معايير الاستدامة. وقد مكّن هذا النهج الشامل الوطنية للتمويل من دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام، وتمكين المجتمعات، والحد من الأثر البيئي، بما يعزز دورها الريادي في إحداث تغيير حقيقي ودائم.

وخلال الفعالية، جرى تسليط الضوء على دور الوطنية للتمويل كمحفز رئيس في أجندة التحول الرقمي في سلطنة عُمان، مما يُبرز التزام الشركة بتعزيز سهولة الوصول إلى الخدمات وتوفيرها للعملاء في جميع أنحاء البلاد من خلال حلول رقمية متطورة وسهلة الاستخدام. وشملت الإنجازات الرئيسة لعام ٢٠٢٥ إطلاق موقع إلكتروني مُحدث، وتقديم تطبيقات التمويل الرقمي لتمويل السلع الاستهلاكية المعمرة، وإطلاق مُرشِد، المساعد الافتراضي الذكي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الذي يوفر دعمًا على مدار الساعة.

وشهد الاحتفال تكريم الموظفين من أصحاب سنوات الخدمة الطويلة، تقديرًا لتفانيهم وإسهاماتهم الجوهرية التي كان لها دور محوري في تحقيق رؤية الوطنية للتمويل والحفاظ على معاييرها وقيمها المؤسسية الرفيعة. كما شمل الحفل تكريم عدد من الفروع المتميزة، التي تم اختيارها بناءً على معايير أداء دقيقة شملت نتائج المبيعات، وتجربة العملاء، وجودة الائتمان، ودقة وجودة إدخال البيانات.

ساهم في إثراء مناقشات السياسات والتكنولوجيا المالية

«الأهلي الإسلامي» يرعى «قمة مجلس الخدمات المالية الإسلامية»

مسقط- الرؤية

شارك الأهلي الإسلامي بصفته راعيًا ذهبيًا للقمة السابعة عشرة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، والتي استضافها البنك المركزي العُماني خلال الفترة من ٢ إلى ٤ فبراير ٢٠٢٦ في فندق سانت ريجيس مسقط.

وفي إطار هذه المشاركة، أسهم الأهلي الإسلامي في منتدى التكنولوجيا المالية المصاحب للقمة، تحت عنوان «إطلاق الإمكانات الواعدة للتحول الرقمي في قطاع التمويل الإسلامي»، من خلال حلقة نقاش شارك فيها الأهلي الإسلامي والتي أكدت على تركيزه على تعزيز الحوار المهني المستنير حول الابتكار الرقمي في الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأهمية توظيف التقنيات الحديثة ضمن أطر حوكمة واضحة ومنضبطة.

وقال يوسف الرواحي، نائب المدير العام رئيس الأهلي الإسلامي : «أصبحت النقاشات العالمية حول التمويل الإسلامي أكثر تعقيدًا، ليس فقط على مستوى تطوير المنتجات، وإنما أيضًا فيما يتعلق بقدرة المؤسسات على إظهار جودة الحوكمة ووضوح إدارة المخاطر والمساءلة في التنفيذ، ويكمن التحدي اليوم في ترجمة المبادئ إلى انضباط تشغيلي فعلي، من خلال قرارات شفافة، قائمة على البيانات، ومتوافقة مع مقاصد الشريعة الإسلامية، مع الاستجابة في الوقت ذاته لظروف السوق المتغيرة وتوقعات العملاء، ويعكس دعمنا لمثل هذه المنصات قناعتنا بأن التقدم المستدام في قطاع التمويل الإسلامي يُبنى على المعايير المشتركة، والتبادل المفتوح للخبرات، والمسؤولية الجماعية عبر مختلف الأسواق. كما تتيح هذه المشاركات للمؤسسات تقييم أولوياتها بموضوعية وتعزيز الانضباط الداخلي اللازم لتحقيق نمو طويل الأجل يُدار بكفاءة.»

وانعقدت القمة السابعة عشرة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية تحت شعار «التمويل الإسلامي للمستقبل: فتح آفاق جديدة للتأثير العالمي»، وشكلت منصة رفيعة المستوى جمعت كبار صُنّاع القرار وأصحاب المصلحة لمناقشة سبل تكيّف التمويل الإسلامي مع التحولات الاقتصادية المتسارعة والبيئة المالية المتغيرة.

وتناولت أعمال القمة استجابة القطاع للتغيرات الهيكلية، بما في ذلك الدور المتنامي للمؤسسات المالية غير المصرفية، والتطور المستمر في سوق الصكوك، إلى جانب مناقشة المسؤوليات الأوسع للتمويل الإسلامي في دعم الشمول المالي، وتعزيز الأثر الاجتماعي، والاستجابة لأولويات الاستدامة والمناخ ضمن إطار مالي قائم على القيم.

وفي هذا السياق، وفّر منتدى التكنولوجيا المالية منصة متخصصة لمناقشة تأثير التحول الرقمي على نماذج التشغيل المستقبلية للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث ركزت النقاشات على الحاجة المتزايدة لتحقيق توازن دقيق بين الابتكار التكنولوجي، وانضباط الحوكمة، والامتثال لمتطلبات الشريعة الإسلامية، بما يضمن ألا تُوظف القدرات الرقمية كغاية بحد ذاتها، بل كعامل تمكيني استراتيجي للنمو المستدام والمنظم في قطاع الصيرفة الإسلامية.

«أودي» تزيح الستار عن طراز «Q3» بمميزات وتقنيات متقدمة

مسقط- الرؤية

تستعد أودي سلطنة عُمان للترحيب بالجيل الثالث من سيارة أودي Q٣ الجديدة كليًا، والتي رسَّخت شعبيتها باعتبارها واحدة من أبرز سيارات الدفع الرباعي الفاخرة المدمجة، حيث يُقدّم طراز Q٣ الأحدث، والذي من المقرّر إطلاقه وإتاحته للطلب المسبق في فبراير ٢٠٢٦، تصميمًا خارجيًا أكثر رياضية ومقصورة رقمية بمفهوم جديد وأداءً محسّنا في القيادة، بحيث يُلبي تطلعات السائقين الشباب الذين يضعون أناقة التصميم في صدارة أولوياتهم.

وصُممت Q٣ الجديدة لتواكب إيقاع الحياة العصرية، سواء في أيام العمل المعتادة أو حتى في عطلات نهاية الأسبوع، بحيث تمزج بين الطابع الرياضي والتقنيات المتقدمة وتعدد الاستخدامات اليومية عبر نُسختيها SUV وSportback.

وتكتسب أودي Q٣ الجديدة كليًا مظهرًا أكثر قوة، فتُحدد ملامحها بتصميمات Singleframe شبكيّة عريضة ومصابيح أمامية مصممة بانسيابية وأبعادٍ منحوتة بأناقة، مما يمنحها حضورًا لافتًا على الطريق، أما الأكتاف القويّة المفتولة وتفاصيل الإضاءة المميزة فتعزّز من الشخصيّة الديناميكية الفريدة للسيارة، بينما تُقدم نسختها Sportback تصميمًا انسيابيا يُحاكي سيارات الكوبيه لعشاق الإطلالة الرياضية الصريحة.

وتُضفي باقة الألوان الخارجيّة المُجددة، والتي تتضمّن الأخضر «سيج» والرمادي «تامبورا» والبُني «ماديرا» بلمسته الجديدة غير اللامعة، طابعًا شخصيًا أكثر خصوصية.

وعلى مستوى المقصورة الداخلية، تبدو النقلة النوعية التي تصنعها سيارة Q٣ أكثر وضوحًا وبروزًا. إذ تجمع منصة أودي الرقمية البانورامية بين شاشة MMI اللمسية مقاس ١٢,٨ بوصة وشاشة «مقصورة أودي الافتراضية» مقاس ١١,٩ بوصة في تصميم مُقوس يتمحور حول السائق، ليحسِّن من وضوح الرؤية ويبسِّط التفاعل. وتُوفِّر وحدة عمود التوجيه المُعاد تصميمها مساحة إضافية في الكونسول، بينما ترتقي باقات الإضاءة المحيطية والنظام الصوتي الفاخر الاختياري من SONOS بالجاذبية العصرية لسيارة Q٣.

وتضم تشكيلة أودي Q٣ الجديدة كليًا في سلطنة عُمان محركين TFSI صُمِّما لتحقيق مزيج مثالي بين سرعة الاستجابة والكفاءة، ويُولِّد محرك TFSI (وقدرته ١١٠ كيلوواط) قوة ١٥٠ حصانًا و٢٥٠ نيوتن متر من عزم الدوران، مما يوفر أداءً سلسًا ومُتقنًا يُلائم المسارات اليومية داخل المدينة، أما محرك TFSI quattro (وقدرته ١٥٠ كيلوواط) فيرفع القدرة إلى ٢٠٤ أحصنة و٣٢٠ نيوتن متر، حيث يقترن ناقل حركة S tronic ذو ٧ سرعات بنظام الدفع الرباعي quattro لتحقيق تسارع أكثر ثقة وثباتًا عبر مختلف ظروف الطريق. وقد صُمِّمت منظومة التعليق بحيث تحقق توازن دقيق بين الراحة وخفة الحركة، وهو ما يعززه نظام التوجيه التقدمي لضمان الدقة في المساحات الضيقة، مع الحفاظ على الاتزان على السرعات العالية.

تضمنت الجولة فعاليات متنوعة لتسليط الضوء على المعالم التاريخية بالولاية

«الكأس الغالية» تطوف أرجاء مطرح في أولى محطاتها وسط استقبال جماهيري حافل

مسقط- الرؤية

انطلقت، السبت، أولى الفعاليات المصاحبة لنهائي كأس جلالة السلطان المعظم لكرة القدم من ولاية مطرح، حيث استقبل أبناء الولاية الكأس الغالية إيذانًا ببدء جولة طواف الكأس، التي تهدف إلى توثيق المكان والزمان الذي تمر به الكأس الأغلى في مسيرة كرة القدم العُمانية، وربط الحدث الرياضي الأهم بالمقومات التاريخية والسياحية والثقافية للولايات المستضيفة.

وشهدت الفعالية حضورًا جماهيريًا لافتًا وتفاعلًا واسعًا من مختلف فئات المجتمع، حيث انطلقت الفعاليات في الفترة الصباحية بموكب للسيارات الكلاسيكية من بوابة مطرح، مرورًا بشارع كورنيش مطرح، في مشهد جسّد عمقها التاريخي ومكانتها بوصفها إحدى أهم البوابات الحضارية والسياحية في سلطنة عُمان.

ومن هناك، انتقلت الكأس الغالية إلى المدرسة السعيدية، التي تحتضن بين جدرانها ذاكرة تأسيس العلم والمعرفة في عصر النهضة المباركة، وتطل بفخر على مسيرة النهضة المتجددة التي تشهدها سلطنة عُمان في العهد الزاهر، حيث شهدت المحطة فقرات فنية وعزفًا طلابيًا ومشاركة تراثية عكست أصالة المكان ورمزيته التاريخية.

وطافت الكأس الغالية أرجاء سوق مطرح، القلب النابض بالحضارة والتراث والثقافة، وأحد أبرز المعالم التاريخية في الولاية، وسط أهازيج تراثية رافقت مسيرتها عبر السوق ومنطقة الحرفيين والصاغة حتى نهايته، قبل أن تتجه نحو كورنيش مطرح السياحي، لتعانق الكأس البحر الممتد في لوحة جسّدت ارتباط الإنسان العُماني بالبحر، وأبرزت مكانة مطرح كوجهة سياحية ومحطة جذب للزوار والقادمين إلى سلطنة عُمان.

وتواصلت جولة طواف الكأس في الفترة المسائية، حيث انطلقت من مكتب والي مطرح عبر موكب للدراجات الهوائية من منطقة النادي الأهلي، مرورًا بمنطقة دارسيت، وصولًا إلى منطقة عينت التي استقبلت الكأس بفنون شعبية وأجواء احتفالية، قلعة مطرح التي ترمز إلى عراقة الدولة العُمانية ذات التاريخ التليد، وشكّلت القلعة منصة لعرض منتجات الأسر المنتجة والمشغولات والحرف التقليدية.

واستمرت الجولة في أرجاء الولاية لتعانق البحر والحصون والقلاع، وتمضي بمحاذاة القرى الساحلية التي تحكي قصص العُمانيين مع البحر، وتعكس عمق العلاقة بين الجغرافيا والتاريخ والإنسان العُماني.

وكان البيت الشرقي آخر محطات طواف الكأس في ولاية مطرح، حيث شهد أمسية فنية احتفالية بالكأس الغالية، نالت استحسان ورضا الحضور والمشاركين.

من جانبه استقبل سعادة الدكتور حمد بن سعيد بن عبدالله المعمري والي مطرح، بمكتبه جمع من المواطنين والمهتمين بالشأن الرياضي وذلك في اطار الاستعدادات المرتبطة بنهائي كأس حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم لكرة القدم. وأكّد سعادة الدكتور والي مطرح أن عودة الكأس الغالية إلى محافظة مسقط قوبلت باستبشار واسع من الجهات ذات العلاقة وأفراد المجتمع، لما تحمله هذه المناسبة من رمزية وطنية خاصة كونها تحمل اسم مولانا المفدى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم حفظه الله ورعاه.

وأشار سعادته إلى أن الجهود متواصلة من قبل ولاية مطرح خصوصا وولايات محافظة مسقط بشكل عام، للتكامل مع اللجنة الرئيسية للكأس الغالية في مجالي التخطيط والتنفيذ، بهدف تقديم نسخة استثنائية تحقق الأبعاد الفنية والسياحية والتاريخية والتسويقية لهذا الحدث الهام، موضحا أن طواف الكأس أسهم في إبراز التنوع الجغرافي والثقافي لولايات محافظة مسقط، وتعزيز التكامل في الادوار بين السياحة والتراث والحداثة، بما يحقق القيمة المضافة المرجوة للبطولة.

تتويج الكولومبي مولانو سيباستيان بالمرحلة الأولى لـ«طواف عُمان» 2026

مسقط- العُمانية

حقق الدرّاج الكولومبي مولانو خوان سيباستيان من فريق الإمارات لقب سباق المرحلة الأولى من طواف عُمان للدراجات الهوائية ٢٠٢٦، والذي تنظمه وزارة الثقافة والرياضة والشباب بالتعاون مع الاتحاد العُماني للدراجات الهوائية.

وحصل على القميص الأحمر الدرّاج الكولومبي مولانو خوان سيباستيان من فريق الإمارات، بينما حصل على القميص الذهبي الدرّاج البولندي باتريك غوشورني من فريق فيسما بايك، وحصل على القميص الأخضر الدرّاج الكولومبي مولانو خوان سيباستيان من فريق الإمارات، أما القميص الأبيض تحت ٢١ سنة فحصل عليه الدرّاج البولندي باتريك غوشورني من فريق فيسما بايك.

وأعطى سعادةُ السيد أحمد بن هلال البوسعيدي والي بوشر انطلاقَ المرحلة الأولى من الطواف، التي بلغت مسافتها ١٧٠,٩ كيلومتر، وبدأت المرحلة من ساحة الخوير باتجاه وزارة الإسكان، ثم الانعطاف يمينًا إلى شارع الثقافة، ومنه إلى جسر الوزارات، مرورًا بتقاطع إشارات المرور بالخوير عند شارع دوحة الأدب، والانحراف إلى اليسار نحو الشارع السريع باتجاه عقبة بوشر وطريق الجبل. بعد ذلك، مرّ المتسابقون بإشارات مرور المحج بالعامرات، واتجهوا يمينًا إلى دوّار الحاجر، ثم يسارًا إلى جسر مستشفى المسرات، مرورًا بجحلوت السرين والسواقم، وصولًا إلى قريات وتقاطع فنس، ثم النزول نحو شاطئ فنس، حتى الوصول إلى نهاية المرحلة عند هوية نجم.

وتقام غدًا المرحلة الثانية من الطواف، وتنطلق من أمام قلعة الرستاق التاريخية، لمسافة ١٩١,٤ كيلومتر، في مشهد يجمع عبق التاريخ بروح التحدي الرياضي، قبل أن يشقّ المتسابقون طريقهم عبر مسار متنوع وصعب وصولًا إلى مرتفعات يتي بمحافظة مسقط، إحدى أكثر المراحل حساسية وتأثيرًا في رسم ملامح المنافسة على القميص العام، وتُعدّ هذه المرحلة من المراحل التي تحظى باهتمام خاص لدى الفرق والدرّاجين، لما تتطلبه من جاهزية بدنية عالية، وقراءة تكتيكية دقيقة، خاصة مع الصعود النهائي الذي غالبًا ما يُحدث الفوارق بين المتنافسين، ويمنح أفضلية للدرّاجين القادرين على الجمع بين القوة والتحمّل.

منافسات قوية في الجولة الأولى من دوري اليد الشاطئية للناشئين

مسقط- الرؤية

شهدت الجولة الأولى من منافسات دوري كرة اليد الشاطئية للناشئين (مواليد ٢٠٠٨م وما فوق) للموسم الرياضي ٢٠٢٥/٢٠٢٦م منافسات قوية وإثارة كبيرة بين الأندية المشاركة، وسط مستويات فنية متقاربة عكست الاهتمام المتزايد باللعبة وقاعدة الناشئين في مختلف محافظات سلطنة عُمان.

ففي المجموعة الأولى التي أقيمت مبارياتها على ملعب الرملي بمجمع الرياضي بصحار، تمكن نادي صحم من افتتاح مشواره بالفوز على الخابورة بنتيجة شوطين دون مقابل (٠/٢)، فيما حقق خصب الفوز على السلام بنفس النتيجة (٠/٢)، وواصلت مباريات المجموعة إثارتها حيث عاد الخابورة ليحقق الفوز على الرستاق (٠/٢)، كما أكد صحم تفوقه بتحقيق انتصاره الثاني على السلام بنتيجة (٠/٢)، في حين واصل خصب عروضه القوية بفوزه على الرستاق (٠/٢) ليشتعل الصراع مبكراً على بطاقتي التأهل.

أما المجموعة الثانية التي احتضنها الملعب الرملي بمجمع السلطان قابوس الرياضي ببوشر، فقد استهل نادي مسقط «حامل اللقب» حملة الدفاع عن لقبه بقوة بعد فوزه على المصنعة بنتيجة (٠/٢)، وتمكن العروبة من التغلب على الشباب (٠/٢)، بينما نجح نادي مصيرة في تحقيق فوز مهم على المصنعة بنتيجة (١/٢)، وواصل مسقط نتائجه الإيجابية محققا انتصاره الثاني بعد تفوقه على الشباب بنتيجة (٠/٢)، فيما حقق العروبة فوزه الثاني أيضاً بتغلبه على مصيرة (٠/٢). وفي بقية مباريات الجولة ضمن المجموعة الثانية تمكن نادي الاتحاد من تحقيق الفوز على نادي صلالة بنتيجة (٠/٢) ليعلن مبكرا دخوله دائرة المنافسة على صدارة مجموعته. وأظهرت الجولة الأولى مستويات فنية واعدة من لاعبي الأندية مع بروز عدد من المواهب الشابة التي ينتظر أن تشكل رافداً مهماً لمنتخبات كرة اليد الشاطئية مستقبلاً، خاصة في ظل الاهتمام الذي يوليه الاتحاد العُماني لكرة اليد بمسابقات المراحل السنية وتوسيع قاعدة الممارسين للعبة. يُشار إلى أن دوري الناشئين لكرة اليد الشاطئية يشهد مشاركة ١٢ ناديا وهي مسقط حامل اللقب ومصيرة وصلالة والاتحاد وصحم والشباب والعروبة والمصنعة والرستاق والخابورة والسلام وخصب.

وجرى توزيع الأندية المشاركة على ٣ مجموعات حيث ضمت المجموعة الاولى الرستاق والخابورة والسلام وصحم وخصب وتلعب مبارياتها في محافظة شمال الباطنة، والمجموعة الثانية أندية مسقط والمصنعة والعروبة ومصيرة والشباب وتلعب مبارياتها في محافظة مسقط، والمجموعة الثالثة اقتصرت على ناديين صلالة والاتحاد وتلعب مبارياتها في محافظة ظفار.

أحمد السلماني

بـ«الأستا» على الفرق الأهلية

سعدت، بل تفاجأت، بدعوة كريمة من وزارة الثقافة والرياضة والشباب لحضور حفل تدشين برنامج «تعزيز للفرق الأهلية»، ذلك الملف الذي ظن كثيرون أنه طُوي، قبل أن تُعيد الوزارة فتحه في توقيت بالغ الدلالة؛ فهذه الفرق، شاء من شاء وأبى من أبى، باتت واقعًا اجتماعيًا ورياضيًا لا يمكن تجاوزه، وكيانات حاضرة بعمق في القرى والمدن، تمتلك حواضنها الطبيعية، وتنسج علاقة خاصة مع المجتمع فرضتها الكيمياء اليومية للحياة والعمل التطوعي.

ويأتي برنامج «تعزيز للفرق الأهلية» بوصفه مبادرة تنموية تستهدف تطوير أداء هذه الفرق عبر بناء القدرات الإدارية والمالية، وتمكين الكفاءات الشبابية، وتحسين التخطيط والتنظيم وإدارة الموارد، بما يحقق قيمة اجتماعية واقتصادية ملموسة. غير أن الطموح، مهما كان نبيلاً، يحتاج إلى أدوات واقعية تُمسك بجوهر المُعاناة اليومية.

وفي إحدى مباريات دوري جندال، التقيت بصديق عزيز يترأس لجنة شؤون الفرق الأهلية في ناديه، تحدث بحرقة عن حجم التحديات؛ فرق تعتمد في الأساس على تبرعات واشتراكات الأعضاء، وغالبها بلا مصادر دخل ثابتة، تكابد من أجل البقاء والاستدامة. ومع ذلك، ما زالت تؤدي دورًا وطنيًا في احتواء الشباب، وتوجيه طاقاتهم، وحمايتهم من الفراغ.

ثمة أصوات تنادي بألا تطغى هذه الفرق على الأندية، بل وتتمنى زوالها. وهنا يبرز سؤال منطقي: لماذا لا تكون العلاقة تكاملية؟ فغالبية أندية السلطنة تعتمد على الفرق الأهلية في تكوين فرقها وتنشيط برامجها، وهناك لوائح وأنظمة تؤطر هذه العلاقة. المطلوب ليس إلغاء أحد، بل تنظيم الشراكة وتعظيم الفائدة.

ومن بين أكثر الملفات إلحاحًا ملف الكهرباء؛ فالإنارة والأجهزة التشغيلية تستهلك الكثير، ومع تعرفة تبلغ نحو ٢٢ بيسة للكيلوواط الواحد، تصبح الكلفة عبئًا خانقًا. كثيرًا ما يتعرض التيار للقطع، ولولا تعاون الشركة المزودة وتسهيلات الدفع لهلك العشب وتداعت الملاعب. فإذا كانت الفرق الأهلية تخدم التوجه الوطني ذاته الذي تخدمه الأندية، فلماذا لا تُمنح على الأقل تعرفة المواطن البالغة ١٢ بيسة للكيلوواط؟ تخفيض كهذا ليس ترفًا، بل شريان حياة.

ويؤكد خبراء فنيون أن الفرق الأهلية كنز غير مستغل؛ تمتلك ملاعب معشبة ومضاءة، منتشرة في كل ربوع البلاد، وتجربة فريدة إقليميًا. يمكن البناء عليها لتكون مدارس حقيقية لكرة القدم، بدل عشوائية ما يُسمى بالأكاديميات، واستخلاص نخبة الناشئة لتشكيل منتخبات المستقبل.

إنَّ الهدف من هذا الطرح واضح: دعم الفرق الأهلية دعمًا مباشرًا وعمليًا، يبدأ بتخفيض تعرفة الكهرباء، ويمتد إلى سياسات تمكين أوسع، تضمن الاستدامة، وتحوّل هذه الكيانات من عبء يُخشى تضخمه إلى رافعة وطنية حقيقية للرياضة والمجتمع.

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الأحد ٢٠ من شعبان ١٤٤٧ هـ الموافق ٨ فبراير ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٢٨٣

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

محمد العريمي

أفضت المباحثات غير المباشرة الأمريكية-الإيرانية في مسقط إلى ما هو أبعد من تبادل الرسائل؛ فقد ثُبِّت مسار التفاوض كخيار استراتيجي، ورُسمت خطوط الاشتباك السياسي بوضوح، مع ضبط إيقاع التصعيد ومنع الانزلاق نحو المُواجهة. مسقط لم تكن مجرد مدينة بل ضامن هادئ لتوازن دقيق.

عبدالله باعبود

رغم صخب التهديدات وارتفاع نبرة التصريحات، يدرك الجميع أن الحرب ليست خيارًا. وتبقى مسقط قناة الثقة الهادئة - تطفئ التصعيد وتحرس استقرار المنطقة.

محمد الهنائي

عندما تندلع البراكين، وتشتعل النيران، وتخاف الشعوب من شبح الحروب، يتجه العالم بنظرة المطمئن إلى عُمان؛ التي تقود اليوم أعقد المفاوضات العالمية. إنها السياسة العُمانية المتزنة، الهادئة بعظمتها وتاريخها. مسقط... العاصمة التي يتفق عليها ألدّ الأعداء.

الدبلوماسية العُمانية تؤلّف بين إيران وأمريكا.. و«مفاوضات مسقط» تزيح شبح الحرب

الرؤية- غرفة الأخبار

تحولت أنظار العالم يوم الجمعة الماضي نحو العاصمة مسقط، التي احتضنت المفاوضات غير المباشرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية، في لحظة تاريخية فاصلة، بين الحرب والدبلوماسية، وفي توقيت حرج يشهد حشودًا عسكرية هائلة في المنطقة. ورغم أنَّ مسار المفاوضات كان مُتخمًا بالغيوم حتى ساعات قبل انطلاق المفاوضات، إلّا أن الحكمة العُمانية والدبلوماسية الرصينة التي تتمتع بها سلطنة عُمان، نجحت في بث الطمأنينة والارتياح لدى كلا الطرفين، ولم تكن الساعات الخمسة- بحسب بعض المصادر- التي عُقدت خلالها المفاوضات، سوى بداية «جيدة» لمسار تفاوضي، من المُرجَّح أن يقود إلى صفقة مُحتملة، تُجنِّب المنطقة ويلات الحرب والصراع، وتحوِّل الأنظار نحو العيش المشترك والاستقرار والسلام.

وفي إطار استضافة سلطنة عُمان لمفاوضات الملف النووي الإيراني، أجرى معالي السيد بدر بن حمد البوسعيدي وزير الخارجية، مشاورات منفصلة مع كلٍّ من الوفد الإيراني برئاسة معالي الدكتور سيد عباس عراقجي، ومع الوفد الأمريكي برئاسة ستيف ويتكوف، المبعوث الخاص لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وجاريد كوشنر.

وركزت المشاورات على تهيئة الظروف المُناسبة لاستئناف المفاوضات الدبلوماسية والفنية، مع التأكيد على أهميتها، في ضوء حرص الأطراف على إنجاحها تحقيقاً لاستدامة الأمن والاستقرار.

وجدد معالي السيد وزير الخارجية التزام سلطنة عُمان بمواصلة دعم الحوار والتقريب بين الأطراف، والعمل مع مختلف الشركاء للتوصل إلى حلول سياسية توافقية، تتلاقى مع الأهداف والتطلعات المرجوة، معربًا عن بالغ التقدير لجهود دول المنطقة الداعمة لهذه المحادثات.

وقال معالي السيد بدر بن حمد البوسعيدي، وزير الخارجية، إن سلطنة عُمان استضافت في مسقط محادثات جادة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية، في إطار جهود الوساطة التي تضطلع بها سلطنة عُمان، موضحا أن هذه المحادثات أسهمت في توضيح مواقف وتوجهات الجانبين، وتحديد عدد من المجالات التي يمكن أن تمثل أرضية لإحراز تقدم محتمل.

وأضاف معاليه أنه من المتوقع استئناف هذه المحادثات في الوقت المناسب، على أن تُعرض مخرجاتها للنظر والدراسة في كلٍّ من طهران وواشنطن.

من جهته، أعرب معالي الدكتور سيد عباس عراقجي وزير الخارجية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية- في تصريح لتلفزيون سلطنة عُمان- عن شكره وامتنانه لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- على استضافة سلطنة عُمان للمحادثات الإيرانية الأمريكية.

كما أعرب معاليه عن شكره لسلطنة عُمان على كل التسهيلات التي قدمتها في هذه المفاوضات، والتي من خلالها استطاعت إيران التحدث مع الجانب الأمريكي، مثمنًا الجهود التي قام بها معالي السيد بدر بن حمد البوسعيدي وزير الخارجية في هذا الصدد.

وقال معالي الدكتور وزير الخارجية الإيراني إن «المحادثات مع الجانب الأمريكي جرت في جو جيد، وتم تبادل وجهات النظر والتعبير عن مخاوفنا ومصالحنا تجاه اتفاق محتمل بين الجانبين بشأن الملف النووي».

وأكد معاليه أن بداية المحادثات كانت جيدة وانطلاقة حسنة، مبينًا أن الخطوة القادمة تقتضي مناقشة هذه القضايا، والتحضير للمحادثات القادمة.

وفي تصريحات إعلامية أخرى، نوه عراقجي بـ«الأجواء الإيجابية للغاية للمفاوضات»، مؤكدًا اتفاق الجانبين على مواصلة مفاوضاتهما عقب العودة إلى مسؤولي بلديهما للتشاور، مبيناً أن المباحثات تركّز حصرًا على الملف النووي. كما دعا واشنطن على وقف «التهديدات» بحق بلاده بما يتيح استكمال المباحثات.

وكشف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن مفاوضيه سيعقدون جولة مفاوضات جديدة مع نظرائهم الإيرانيين الأسبوع المقبل، مشيدًا بالمحادثات التي احتضنتها العاصمة مسقط، ووصفها بـ«الجيدة جدًا». وقال ترامب، في تصريحات: «أجرينا محادثات جيدة جدًا بشأن إيران». مضيفا «سنلتقي مجددًا مطلع الأسبوع المقبل».

وبعد نجاح إتمام الجولة الأولى من المفاوضات النووية بين إيران والولايات المتحدة في مسقط، توالت الإشادات الإقليمية والدولية، على الدور الذي بذلته سلطنة عُمان لجمع أطراف النزاع؛ حيث رحّبت دولة الإمارات العربية المتحدة بإعلان عقد المحادثات بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية في سلطنة عُمان، مؤكدةً أنّ هذه الخطوة الإيجابية تعكس الجهود المبذولة لدعم مسارات الحوار وخفض التصعيد.

وأعربت في بيان عبر وزارة خارجيتها، أمس السبت، عن تقديرها للجهود التي تبذلها سلطنة عُمان لتهيئة الظروف الملائمة للحوار، مثمنةً استضافة سلطنة عُمان لهذه المحادثات في خطوة تعكس الدور البناء الذي تضطلع به في دعم مسارات التفاهم والحوار على المستويين الإقليمي والدولي، وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

وجدّدت دولة الإمارات التأكيد على إيمانها بأن تعزيز الحوار، وخفض التصعيد والالتزام بالقوانين الدولية، واحترام سيادة الدول، تمثل الأسس المثلى لمعالجة الأزمات الراهنة، مشددةً على نهجها الثابت القائم على حلّ الخلافات عبر الوسائل الدبلوماسية.

وأعربت عن تطلعها إلى أن تسفر هذه المشاورات عن نتائج إيجابية تسهم في تعزيز التهدئة، وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة، بما يُسهم في دعم السلام الإقليمي والدولي. بدورها، أعربت جمهورية مصر العربية عن دعمها الكامل لاستئناف المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية من خلال الاجتماع الذي عقد بمسقط والرامية إلى خفض التصعيد والتوصل لتسوية سلمية ومستدامة للملف النووي الإيراني.

وأكدت مصر في بيان صادر عن وزارة خارجيتها أن جوهر هذه الجهود يتعين أن يرتكز على تهيئة مناخ مناسب يقوم على حسن النية والاحترام المتبادل، بما يسمح بالتوصل إلى اتفاق مستدام في أسرع وقت ممكن، وبما يجنب المنطقة مخاطر التصعيد العسكري الذي ستتحمل تبعاته الكارثية دول المنطقة كافة.

وشددت مصر على أنه لا توجد حلول عسكرية لهذا الملف، وأن السبيل الوحيد للتعامل معه يتمثل في الحوار والتفاوض، بما يراعي مصالح كافة الأطراف المعنية.

وبحسب البيان، ستواصل مصر دعم الجهود الهادفة للتوصل إلى اتفاق بشأن الملف النووي الإيراني، بما يصب في صالح طرفي المفاوضات والمنطقة بأسرها، وذلك بالتنسيق المشترك مع الأشقاء في الدول الإقليمية.

وثمنت مصر الجهود البناءة التي بذلتها كل من دولة قطر والجمهورية التركية وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان الإسلامية في هذا الإطار، وتعرب عن أملها في أن تفضي هذه المساعي الصادقة إلى تحقيق اختراق إيجابي يسهم في تعزيز فرص الاستقرار والسلام في المنطقة.

كما أكدت مصر على ضرورة تعزيز المجتمع الدولي للجهود في التعامل مع مخاطر عدم الانتشار النووي في المنطقة بشكل متكامل، وذلك من خلال دعم تنفيذ هدف إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية بشكل يشمل دول المنطقة كافة ودون استثناء، فضلًا عن تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي في الشرق الأوسط وإخضاع كافة المنشآت النووية به لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي السياق، رحّبت دولة الكويت الشقيقة بالمفاوضات التي تستضيفها سلطنة عُمان، معبرةً عن أملها بأن تُفضي المفاوضات الجارية إلى اتفاق شامل يُسهم بتحقيق مصالح الطرفين، والحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها.

وأكّدت في بيان لوزارة الخارجية بدولة الكويت اليوم على دعم كافة الجهود المقدرة والمحمودة التي تقودها سلطنة عُمان، مع عددٍ من الدول الشقيقة والصديقة، في الدفع قُدُمًا نحو تيسير المفاوضات، وتعزيز فرص الحوار البناء الهادف لإرساء الاستقرار بالمنطقة.

من جهتها، عبرت دولة قطر عن تقديرها الكامل لسلطنة عُمان لاستضافة المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وتيسيرها، وسعيها الحميد مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة لنزع فتيل الأزمة وتعزيز فرص الحوار البناء لمعالجة كافة القضايا العالقة.

وأعربت في بيان لوزارة الخارجية القطرية عن أملها في أن تفضي هذه المفاوضات إلى اتفاق شامل يحقق مصالح الطرفين ويعزز الأمن والاستقرار في المنطقة. وجددت وزارة الخارجية القطرية دعم بلادها التام لكافة الجهود الرامية إلى خفض التصعيد وحل النزاعات عبر القنوات الدبلوماسية، وتوطيد دعائم السلام والاستقرار الإقليمي.

كما رحّبت مملكة البحرين باستضافة سلطنة عُمان مفاوضات رفيعة المستوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، معربة عن تقديرها للجهود الدبلوماسية العُمانية، وأملها في أن تُفضي هذه المحادثات إلى تعزيز الحلول السلمية لتسوية الخلافات عبر الحوار والمفاوضات، بما يتوافق مع قرارات الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة، ويُعزّز بناء الثقة وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار والسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأيضا رحّبت المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة بعقد المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية في مسقط.

وأكّد الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية وشؤون المغتربين السفير فؤاد المجالي، تطلُّع المملكة إلى أن تُفضي هذه المفاوضات إلى التوصّل لاتفاق شامل يحقّق مصالح الطرفين، ويعزّز الأمن والاستقرار في المنطقة.

كما أعرب عن تقدير المملكة الكامل لدور سلطنة عُمان في استضافة المفاوضات، ودعمها لجهود الدول الشقيقة والصديقة الرامية إلى خفض التصعيد، وتحقيق التهدئة في المنطقة، وإيجاد حلول سلمية من خلال الدبلوماسية والحوار.

وثمن معالي جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية استضافة سلطنة عُمان للمحادثات بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وأكد معاليه أن استضافة سلطنة عُمان للمحادثات تعكس الدور البنّاء الذي تضطلع به في دعم مسارات التفاهم والحوار الإقليمي والدولي.

وأشاد معاليه بالجهود القيمة والمتواصلة التي تبذلها سلطنة عُمان، بالتعاون مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة، لتقريب وجهات النظر بين الجانبين، وتهيئة الأجواء الملائمة للحوار البنّاء، بما يخدم استقرار المنطقة ويعزز فرص السلام، مؤكداً معاليه على حرص دول المجلس على الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة ودعم رخاء شعوبها.

وأعرب معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن تطلع مجلس التعاون، إلى أن تسفر هذه المشاورات عن نتائج إيجابية تسهم في تعزيز التهدئة، وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة، بما يحقق المصالح المشتركة ويعزز بيئة التعاون والتنمية.

كما رحب أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، باستئناف المحادثات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية في مسقط.

وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن شكره لسلطنة عُمان ودول المنطقة على الجهود التي أسهمت في إنجاح عقد هذه المحادثات، معربًا عن أمله في أن تسهم في خفض حدة التوتر الإقليمي وتجنب أزمة أوسع.

ودعا الأمين العام إلى الاستمرار في بذل الجهود الهادفة إلى خفض التصعيد والتسوية السلمية للنزاعات وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، وضرورة معالجة جميع المخاوف من خلال الحوار السلمي.

5 ساعات من المفاوضات بالجولة الأولى وصفت بـ«الجيدة» لتجنب مسار التصعيد

بدر بن حمد أجرى مشاورات منفصلة مع الوفدين الإيراني والأمريكي

عراقجي يصف الجولة الأولى بـ«الانطلاقة الحسنة»

ترامب يُعلن استكمال المفاوضات الأسبوع الجاري

الإمارات: استضافة عُمان للمفاوضات تدعم مسارات الحوار وخفض التصعيد

مصر: نأمل تحقيق اختراق إيجابي لتعزيز فرص الاستقرار بالمنطقة

الكويت تؤكد دعم الجهود التي تقودها السلطنة لإرساء السلام بالمنطقة

قطر تصف الدور العماني بـ«السعي الحميد» لنزع فتيل الأزمة

ترحيب بحريني وأردني بالجهود العُمانية المبذولة في المفاوضات النووية

البديوي: عُمان تقوم بدور بنّاء لدعم مسارات الحوار الإقليمي

غوتيريش يشكر السلطنة لإسهامها الناجح في عقد هذه المحادثات

سيف بن سعود المحروقي

الأوامر السامية

تعد الأوامر السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم- أيده الله- تجسيدًا صادقًا لحرص القيادة على مصالح المواطن وتسريع عجلة التنمية، وهي بطبيعتها واجبة النفاذ فور صدورها دون تأخير أو اجتهاد أو تأويل؛ فالأمر السامي ليس توصية قابلة للنقاش ولا يخضع للمُقارنة بالأولويات، بل يفترض أن يقابل بالجاهزية الكاملة والتنفيذ الفوري والمتابعة الدقيقة دون إبطاء.

ولا ريب أنَّ أي تعطيل أو تأخر في التنفيذ لا يمكن تبريره بتعقيدات إدارية أو إجراءات روتينية، لأنَّ هذه الإجراءات وجدت لتذلل أمام الأوامر السامية لا أن تتحول إلى عائق يعطلها أو يفرغها من مضمونها.

في يناير ٢٠٢٥؛ أي منذ ما يقارب عاما، صدرت أوامر سامية بتغيير مُسميات عدد من الطرق الرئيسية في السلطنة وإطلاق أسماء سلاطين عُمان عليها استذكارًا لقادة البلاد ورموزها، وشملت هذه الأوامر مجموعة من الطرق، إلّا أننا وللأسف الشديد لا نرى حتى اليوم أسماء هؤلاء السلاطين حاضرة في شوارعنا، باستثناء شارع السلطان تركي بن سعيد؛ حيث لوحظت لوحات مثبتة على الطريق، ويبقى التنفيذ الفوري هو أصدق تعبير عن كفاءة الإدارة وجاهزيتها.

كما صدرت توجيهات سامية بتوسعة طريق مسقط السريع إلى ٦ مسارات في الاتجاهين وذلك في الربع الأول من عام ٢٠٢٤، وحتى الآن لم نلمس أي انعكاس فعلي لهذه التوجيهات على أرض الواقع، وهنا يبرز تساؤل مشروع، هل يجب أن تمر التوجيهات السامية بذات الروتين اليومي من طرح استشارات، ثم مناقصات، ثم لجان واجتماعات وتجاذبات لاختيار شركات استشارية وتنفيذية، وفي النهاية تكون الشركات المختارة هي ذاتها الشركات المعروفة العاملة في السلطنة والتي ليست بالعدد الكبير أصلًا.

وإذا كان هذا المسار حتميًا، أليس من صميم عمل الجهات المعنية الاستعداد المسبق والقيام بدورها دون انتظار التوجيهات السامية، ولماذا لا تكون هذه الجهات جاهزة بخططها وخياراتها الفنية والمالية فور صدور الأمر؟

إن الأوامر والتوجيهات السامية يجب أن تُنفذ فورًا دون الغرق في روتين المناقصات واللجان؛ فالشركات موجودة ومعروفة، والتكلفة يمكن تقديرها بالاستناد إلى مشاريع سابقة مماثلة؛ بل من المفترض أن تكون أقل في ظل التنفيذ المباشر، كما أن تكليف شركة بتنفيذ مشروع بأمر سام يعد شرفا كبيرا وثقة عظيمة قبل أن يكون عقدا تجاريا.

وفي الختام.. تبقى الأوامر والتوجيهات السامية مسؤولية وطنية لا تقبل التأجيل ولا تحتمل التسويف، فحين يصدر الأمر يجب أن تتحرك المؤسسات فورًا، لأن التأخر في التنفيذ ليس مجرد خلل إداري؛ بل إخلال بالواجب الوطني.